



مجلة كلية الآداب

مجلة علمية محكمة فصلية

شتاء ٢٠١٦

العدد (٧٦) الجزء (١)

مجلة الكلية مجلة عملية محكمة ربع سنوية تقوم بنشر الأبحاث العلمية في مجالات الدراسة اللغوية والأدبية والإنسانية. والدعوة مفتوحة أمام الباحثين من سائر أنحاء العالم العربي للمساهمة ببحوثهم الأكاديمية والتنموية.

قواعد النشر :

- ١- يقر الباحث كتابة أن بحثه لم يسبق نشره ولم يرسل لجهة أخرى للنشر.
- ٢- يتراوح طول البحث المقدم للنشر بين عشرين صفحة وستين صفحة ومازاد عن ذلك يعامل بسعر الصفحة.
- ٣- يقدم الباحث بحثه باللغة العربية أو الإنجليزية أو بالعكس وأن يقدم ملخصاً لبحثه في حدود خمسة عشر سطراً باللغة الإنجليزية أو العربية.
- ٤- تقدم الأعمال إلى المجلة مكتوبة على الكمبيوتر ومصحوبة بأسطوانة مرنة تمهيداً لعرض البحث على أحد المحكمين المرموقين في التخصص الدقيق وأن يكون رأيه ملزماً، وفي حالة اختلاف الرأي يعرض الباحث على محكم آخر.
- ٥- تعد الخرائط والرسوم البيانية وغيرها من الإيضاحات بالحبر الصيني على ورق ورسن قابل للإستساخ المباشر.
- ٦- يعتبر البحث المنشور في المجلة معبراً عن رأي كاتبه فقط.
- ٧- لا ترد أصول الأعمال المقدمة للمجلة سواء أقبلت للنشر أو لم تقبل.
- ٨- هذه الأبحاث العلمية بما فيها من آراء تعبر عن أصحابها.
- ٩- توجه جميع المكاتبات أو الاستفسارات الخاصة بتكاليف النشر إلى الأستاذ الدكتور وكيل الكلية للدراسات العليا ونائب رئيس التحرير على العنوان التالي:

كلية الآداب - جامعة الزقازيق

تليفون : ٠٥٥/٢٣٤٣٨٢١

<http://www.Arts@Zu.edu.eg>

مجلة كلية

مجلة كلية الآداب – جامعة الزقازيق

صدر العدد الأول ٨٦ – ١٩٨٧م

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور

عبد الله عسكر

أستاذ علم النفس

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

عميد الكلية

الأستاذ الدكتور

عماد مخيمر

أستاذ ورئيس قسم علم النفس

سكرتير التحرير

مستشارو التحرير

أ.د. إبراهيم المسلمي

أ.د. طارق زكريا

أ.د. إبراهيم عودة

أ.د. هناء زكريا

أ.د. عبد الرحمن بشير

أ.د. حسن حماد

أ.د. عثمان محمد عثمان

أ.د. عواطف حسين صالح

أسماء السادة الأساتذة محكمي هذا العدد وفقا للترتيب الأبجدي

أ.د/ اسماعيل عبد الباري

أ.د/ راوية حسين

أ.د/ شريف درويش مصطفى اللبان

أ.د/ عبد الله عسكر

أ.د/ علي السيد إبراهيم عجوة

أ.د/ محمد السيد سليمان العبد

أ.د/ محمد سعيد محمد عطية عرام

أ.د/ محمد عبد الحميد السيد غنيم

أ.د/ محمد عبد الحميد سالم

أ.د/ نادية كامل صليب

تقديم

يسعدنا أن نقدم للباحثين والقراء العدد (76) من مجلة كلية الآداب – جامعة الزقازيق التي تصدر في ثوبها الجديد، وتتناول موضوعات في تخصصات الاجتماع اللغة العربية وآدابها ، والاعلام وعلم النفس لباحثين متميزين من الجامعات المصرية والعربية.

ونرحب بأراء الباحثين والقراء – كل حسب اهتمامه – في موضوعات المجلة ، من حيث الشكل ، نظرا لكون الموضوعات المعروضة تعبر عن اتجاهات وآراء الكتاب المساهمين.

للمراسلة عبر البريد الالكتروني arts@zu.edu.eg

مع وافرتحياتنا
هيئة التحرير

المحتويات

الجزء الأول

اعتماد الشباب المصري الجامعي على المضامين الخيرية بمواقع التواصل الاجتماعي في متابعة الأحداث الجارية واتجاهاته نحو مصداقيتها

د. فوزي عبد الرحمن الزعبلوي..... ١

تفسير الأربع آيات الأولى من سورة البقرة للعلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني رحمه الله تعالى ١٣١٢هـ - ١٣٨٦هـ

د. غزيل بنت محمد بن دحيم الدوسري ٩٩

السياب في أقانيمه الثلاثة

د. نوال عبدالرحمن أحمد المجاهد..... ١٢٣

العنف العاطفي وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي لدى عينة من أطفال المؤسسات الإيوائية

د. أيمن محمد السيد محمد شحاتة ١٤٥

حجاجية خطاب التحكيم الشعري عينية الصلتان العبدية نموذجاً

د. إبراهيم عبد العزيز زيد..... ١٩٥

حجاجة خطاب التحكيم الشعري عينية الصلتان العبدى نموذجًا

إعداد

د. إبراهيم عبد العزيز زيد

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالإسماعيلية

جامعة قناة السويس

(١)

يفترض هذا البحث، أن شعر الأفضية المتصل بالنقائض؛ أي التحكيم الشعري الذي يفصل فيه الشاعر بشعره بين متخاصمين، ينتمي إلى الخطابات الحجاجية، وأنه يمكن درسه وفقاً لإجراءات الحجاج.

بناء على ما سبق، تتمثل إشكالية البحث في الإجابة عن عدد من التساؤلات وما يمكن أن يتفرع عنها من أسئلة:

- ما مدى صحة الفرضية التي ينطلق منها البحث؛ أعني أن هذه الخطابات - التحكيم الشعري - تعدّ مادة حجاجية؟

- لماذا تمّ اختيار نص الصلتان العبدى دون غيره من النصوص مادة للدراسة؟

- وإذا كانت العينية نصّاً حجاجياً فكيف بناها صاحبها؟

يهدف هذا البحث إلى رصد ظاهرة التحكيم الشعري بن الشعراء في التراث العربي، كما تجلّى في نص الصلتان العبدى، وقد تجلّت هذه الظاهرة في شكل مرويات وأخبار تروى عن سوق عكاظ، ثم توارى سوق عكاظ قليلاً، وظهر سوق المربد في البصرة، وسوق الكناسة في الكوفة، وتحلق الناس حول شعراء النقائض، وتطلع الكثيرون إلى مجلس النابغة في عكاظ، أو مجلس حسان أو لبيد بجوار عمر؛ لأن الوصول إلى هذا المجلس إقرار بأن هذا الحكم من (أهل العلم/الشعر). أتاح هذا السياق بروز ظاهرة "النقد المنظوم أو التحكيم الشعري"^(١). وكانت المفاضلة بين فحلي العصر الأموي جرير والفرزدق عمودها، من ثمّ تعلقت الظاهرة بشعر النقائض.

ويقوم شعر النقائض في الأساس على ادّعاء كل من هذين الشاعرين - جرير والفرزدق - أنه الأرقى منزلة، سواء أكانت هذه المنزلة متمثلة فيما يصدرانه من شعر أم ما يتعلقان به من نسب، وهو ما ظهر في شكل مرافعات شعرية، اتّخذ فيها من سوق المربد ساحة للنزاع، ولكل شاعر جمهوره الذي ينتصر له، فكان على جرير أن يرضي قبيلته من كليب وبني يربوع ومن وقف معهما، في المقابل كان على الفرزدق أن يرضي قومه من تميم وبني دارم ومجاشع وأخلاق من قبائل

(١) الشعر الأموي، محمد فتوح أحمد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩١م، ص ١٧٤.

أخرى^(٢). وهو ما يقتضي بالضرورة حكامًا يفصلون بينهما- بين الجمهوريين أو الشعارين- سواء أكان هذا الحكم من القبيلة الأم أم من خارجها.

يقتضي درس هذه الظاهرة أن نحدد مفهومًا إجرائيًا للحجاج؛ لأنّ الخطاب الحجاجي ليس اتجاهًا واحدًا، ومقارباته متعددة، وأعلامه يمتدون إلى ما قبل أرسطو حتى الوقت الراهن.

الحجاج: مفهوم إجرائي :

اتفقت الدراسات الحجاجية على أن الخطاب يقوم على ثلاثة أطراف، طرف يوجهه، وآخر يتلقاه، بالإضافة إلى موضوع الخطاب نفسه. وعبر الحجاجيون عن هذه الأطراف الثلاثة بمصطلحات متعددة تقابل المصطلحات الأرسطية (الإيتوس/ الباتوس/ اللوجوس):^(٣)

١- المتكلم/ المخاطب/ المحاجّ = الإيتوس.

٢- السامع/ المخاطب/ المتلقي = الباتوس.

٣- موضوع الكلام/ الخطاب/ المرجع = اللوجوس.

لكن هذا الاتفاق على وجود هذه الأطراف كشف عن هوة سحيقة في التعامل معها، مما يجعل مقاربتها صعبة ما لم تستند إلى تحديد منهجي يؤطر الكيفية التي يعمل عبرها الحجاج، وضبط ذلك بجهاز اصطلاحى يبرز المنهج المستخدم والأطر المعرفية التي ينطلق منها. فالحجاج مبحث غدّته علوم شتى، وتنازعه توجّهات ورؤى مختلفة: منطقية، وتداولية، ولغوية، وتواصلية... إلخ، وتنوعت التقسيمات الحجاجية وفقا لكل توجه ورؤيته^(٤).

(٢) التطور والتجديد في الشعر الأموي، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٧، د.ت.، ص١٨٣-١٨٤.

(٣) الحجاج مدخل نظري تاريخي، محمد الولي، ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته- دراسات نظرية وتطبيقية محكمة في الخطابة الجديدة، تحرير وإشراف د. حافظ إسماعيلي علوي، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون- الجزائر بيروت، ٢٠١٣م، ١/٦٢.

(٤) انظر في ذلك على سبيل المثال:

- الحجاج، كريستيان بلانتان، ترجمة د. عبدالقادر المهيري، دار سيناترا- المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠٠٨م. ص١٧-٢٦.

- بلاغة الإقناع في المناظرة، د. عبداللطيف عادل، منشورات: ضفاف- بيروت، الاختلاف- الجزائر، دار الأمان- الرباط، ٢٠١٣م، ص٢٥-٥٨ و ص٨١-١١٩.

وتقترح الدراسة، إيماناً من الباحث بأن لكل خطاب طبيعته التي تكسبه لغة ذات بعد حجاسي تميزه عن غيره من الخطابات^(٥)، أن تنطلق من أسس الحجاس التفاعلي، أقام هذا المسار توجهه التفاعلي للحجاس وفقاً لعاملين مثلاً حدّ الحجاس وتعريفه معاً، هما^(٦):

١- التأثير في جمهور ما.

٢- قوة القول وفعله في مقام تخاطبي محدد.

بناء على خاصيتين أساسيتين هما^(٧):

١- البناء المزدوج للتفاعل.

٢- الممارسة الحيّة للتفاعل

تحدّد أموسي Routh Amossy دائرة عمل خطاب الحجاس التفاعلي في أنه "يريد أن يفعل/ أن يؤثر في السامع، وعليه بناء على هذا الأمر أن يتكيف مع هذا السامع، فهو ينتمي - الخطاب الحجاسي- إلى تبادل بين طرفين حتى ولو تعلق الأمر بتفاعل افتراضي حيث لا وجود لحوار فعلي"^(٨)، ثم تناقش ديناميكية العلاقة بين المتكلم والسامع الافتراضي حيث يندرج كلاهما في الخطاب، وتمثل المقدمات الصغرى ونقاط الاتفاق المشتركة بينهما أساساً لهذه الديناميكية^(٩).

ويبدو من هذا التصور أن المميز الحقيقي للحجاس التفاعلي هو وضعية السامع في

(٥) انظر: الحجاس في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، د. عبدالله صولة، دار الفارابي- بيروت و كلية الآداب والفنون بمنوبة- تونس، ط ٢، ٢٠٠٧م، ص ٤٠.

(٦) انظر: بحوث في البلاغة الجديدة: القضايا والتحويلات- من تقنيات الجدل إلى إيطيقا الاختلاف، د. علي الشبعان، مكتبة المتنبي، الدمام، ٢٠١٢م، ص ١١-٨٣.

(٧) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د. طه عبدالرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، ١٩٩٨م، ص ٢٦٥.

(٨) L'argumentation dans le discours (Discours politique, Littérature d'idées, Fiction), Routh Amossy, Nathan/ Her, Paris, 2000.P23-24

تفضل مشكوراً الأستاذ الدكتور/ محمد نجيب العمامي بقراءة النص الفرنسي معي.

(٩) الحجاس في الخطاب، روث أموسي، مرجع سابق، ص ٢٤.

الخطاب، وحضوره التفاعلي سواء أكان وجوده حقيقيًا أم افتراضيًا؛ لذلك فهو أكثر فاعلية من المقاربة التواصلية التي تقصر عملية التفاعل الحجاجي على مقام التواصل الذي يؤثر فيه الخطاب، اقتضت وضعية السامع المقترحة في المقاربة التفاعلية بيان الكيفية التي تمكن السامع من الاندراج في هذا الخطاب طالما أن "السامع مقولة تصنع"، ترى أموسي أن بيرلمان وتيتكاه في مصنفيهما "البلاغة الجديدة- مصنف في الحجاج" أكدًا مسألة التبادل بين المتكلم والسامع القائم على "المواضيع المشتركة بينهما"، لكنهما لا يهتمان باندراجها في مادة الخطاب، وهو ما يجعلنا نفتقد بصورة ملموسة الكيفية التي تترجم بها صورة السامع التي يكونها عنه المتكلم/ الخطيب^(١٠).

ثم تطرح مجموعة من الأسئلة سعيًا لبيان هذه الكيفية، تبدأ بالتساؤل: كيف نرصد بصمات السامع، ولا نحلل منزلته في حالات ملموسة مثل: خطاب متلفز لرئيس الجمهورية أو العمود الرئيس في مجلة؟ وتستعين بالإجابة عن هذا التساؤل وما يتفرع عنه بالمقاربات البلاغية واللسانية التي تعزز دور السامع في الخطاب. ثم تناقش مقولة السامع وموقعها بين التمثيل الذهني والصورة القولية التي تظهر في النص/ الخطاب، وتنتهي إلى القول إننا عندما نحلل نصًا هل يمكن أن نأخذ بعين الاعتبار شكلًا متخيلاً واقعا خارج حدّي النص (البداية والنهاية) في شيء دون اللغة؟ وهكذا ترى أن السامع مقولة تصنع في الصورة الخطابية^(١١).

وقد اقترحت أوركبوني Orecchioni تعميمًا للتفاعل ثنائية زوج تفاعلي/غير تفاعلي بديلاً عن زوج أحادي/ثنائي؛ أي إنها ميّزت بين الحوارية والتفاعلية "معتبرة أن الخطاب لا يوسم بالتفاعل إلا إذا كان المخاطب في حضرة المتكلم يمارس على سلوكه القولي تأثيراً، ويدفعه بين الفينة والأخرى، وعلى نحو لا يخلو من عنصر المباغته والمفاجأة، إلى أن يعدل خطابه، ويتعهده بالتهذيب

(١٠) الحجاج في الخطاب، روث أموسي، مرجع سابق، ص ٣٧.

(١١) نفسه.

والتنقيح في ضوء ما يطرح من معطيات جديدة"^(١٢).

أما أطراف العملية الحجاجية في دائرة التفاعل - وفقاً للتصور السابق- فيمكن تبين

وضعيتها على النحو الآتي: **المحاجّ يظهر في صورتين :**

- **الأولى:** الصورة السابقة للخطاب، وهي صورته عن نفسه، ويظهر خلالها المنزلة

الاجتماعية وتمثيله لها، والعقائد التي يدين بها، وغير ذلك.

- **الأخرى:** الصورة كما تتجلى في الخطاب، وهي صورته التي تظهر في عملية التلفظ،

ويعبرها بالحجاج.

وتظهر **للسامع** صورتان مماثلتان؛ الأولى السابقة للخطاب، والأخرى أثناء الخطاب.

ويجب تأكيد أن "الحجاج ليس نوعاً من جملة أنواع خطابية، بل إنه جزء لا يتجزأ من الخطاب كما

هو"^(١٣). وتنهض الصورتان السابقتان لكل من المحاجّ والمحاجّ على تحقيق نجاعة الخطاب في ضوء

جدل التفاعل اللفظي القولي الذي يتم بين المحاجّ والسامع. فالصورة الذهنية التي يرسمها المحاجّ

للسامع، والسامع للباحث فيما قبل الخطاب تتضافر في جديلة واحدة مع المقام الخطابي.

تجدر الإشارة إلى أن كلاً من المحاجّ والسامع في الصورة السابقة للخطاب وفي صورة

الخطاب يكونان "محمّلين بكل انفعالاتهما ونوازعهما واعتقاداتهما وإيديولوجيتهما وثقافتهما... إن

الطرفين متأهبان بشكل دائم لاستنفار كل هذه المكونات لأجل تشغيلها جزئياً أو كلياً في العملية

التواصلية الحجاجية"^(١٤)، وهو ما يعني أنّ حجاجية الخطاب قد تتشكل في عدة مراحل تطول

(١٢) الخطاب التفاعلي تأليف ك.ك. أوركيبوني، عرض: حاتم عبيد، مجلة فصول، ع٧٧، مصر، ٢٠١٠م.

(١٣) تحليل الخطاب السردية- وجهة النظر والبعد الحجاجي، د. محمد نجيب العمامي، مسكيلياني للنشر- كلية

الآداب والفنون الإنسانية بمنوبة، تونس، ٢٠٠٩م. هامش ٣، ص ٨٩.

(١٤) الحجاج مدخل نظري تاريخي، محمد الولي، سابق: ٦٣/١.

وتقتصر وفقًا للإجراءات التي يتخذها كل طرف إزاء الآخر بغية إقناعه أو حمله على الاقتناع.

أما **الخطاب/ موضوع الكلام** فهو يستند إلى أسس لا يمكن فهمه دونها، وأهمها **السياق** الذي ورد فيه، وخصوصية هذا الخطاب، والموضع الاجتماعي الذي يشتغل فيه الخطاب، والظروف الاجتماعية والمؤسسية التي توجه هذا الخطاب. تأسيسا على هذا فإن التحليل الحجاجي يصل اللفظ بالسياق والتلفظ بمقام القول^(١٥)؛ أي إن الملفوظ هو نتاج تفاعل المتخاطبين وكل ما يحيط بهما من وضعية اجتماعية معقدة انبثق فيها ومنها^(١٦).

ليس هناك ما يثير الاختلاف حول أهمية السياق على مستوى التفاعل، لكن الباحثين "مختلفون في طبيعة علاقته بالتفاعل. فمنهم من يرى أن السياق يسبق التفاعل، ويحدد مختلف مظاهره، ويكون من المعطيات التي ينبغي على محلل الخطاب أن يبدأ بوصفها. ومنهم من يرى عكس ذلك، معتبرا السياق ظاهرة يصنعها التفاعل، ولا يمكن من ثم إدراكها إلا من خلال وصف التفاعل نفسه"^(١٧)، وقد اقترحت أوركيبوني الجمع بين التوجهين حيث "السياق يسهم في تشكيل الخطاب وبلورة ملامحه، والخطاب بدوره يؤثر في السياق، ويضطلع بدور مهم في تعديله وإعادة تشكيله"^(١٨).

(١٥) انظر: بحوث في البلاغة الجديدة: القضايا والتحويلات- من تقنيات الجدل إلى إيطيقا الاختلاف، د. علي

الشّبعان، مكتبة المتنبي، الدمام، ٢٠١٢م، ص ١١-٨٣.

(١٦) البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، قدور عمران، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ٢٠١٢م، ص ١٠.

(١٧) الخطاب التفاعلي، سابق، ص ٢٩٣.

(١٨) نفسه.

(٢)

إذا وضع شعر الأفضية المتصل بالنقائض - وفقاً لهذا المفهوم الإجمالي - موضع المساءلة في هذا الإطار التفاعلي للحجاج، يتبين ما يأتي:

١- موضوع الكلام/ الخطاب:

يتمثل موضوع الكلام في أن جريراً والفرزدق حدثت بينهما ملاحاة شعرية، تحولت هذه الملاحاة إلى فن شعري - هو النقائض. وللقائض خصائص، تتمثل في أن يقول شاعر منهما قصيدة يعلي فيها من شأنه، ويحطّ فيها من شأن الآخر؛ أي إنها تتراوح بين الفخر والهجاء، ثم يقوم الآخر بنقضها؛ أي هدم ما قاله السابق، وهدمه يكون بطمس مواضع الفخر، ودحض حجج الهجاء، وهو ما يعني بالضرورة إعادة ترتيب الموقف، حيث يصير الثاني أعلى من الأول، وفي العادة كان الشاعر منهما ينظم قصيدته، ثم يمضي بها إلى سوق المريد، فينشدها على الناس، وهم حوله يتحلّقون، يهللون له، ويصفقون طرباً لبعض أبياته، وهو ما أنتج ديواناً كبيراً عرف بديوان النقائض (١٩).

اقتضى هذا السياق أن الشاعر اللاحق إذا لم ينقض ما قاله السابق، يعد هذا سقوطاً شعرياً، ويخرج من دائرة المنافسة، ولما تصدّى عدد من الشعراء للحكم بينهما، انطبقت عليهم هذه القوانين، فإذا لم يرض أحد الشعارين بالحكم، وسجّل ذلك شعراً، ولم يجبه هذا الشاعر القاضي سقط. وقد ظهر نص الصلتان العبدى في هذا السياق حكماً بين جرير والفرزدق، وترتب عليه مواقف من الشعارين إزاء هذا الحكم.

لم تكن هذه السياقات التي يظهر فيها التحكيم الشعري/ الصلتان العبدى يقينية؛ أي إنها كانت تدخل دائرة الكلام المحتمل للثبوت أو المراجعة، وهو ما يجعلنا نحكم لهذا الخطاب بأنه حجاجي.

وإذا كان خطاب الصلتان العبدى يمثل الحكم القضائي فإنه من الضروري أن نطرح هذا التساؤل: أين طرفا الادّعاء؟

(١٩) انظر: في الشعر الأموي دراسة في البيئات، د. يوسف خليف، دار غريب، القاهرة، د.ت.، ص ١٢٨ وما بعدها.

هل حكّمته تميم فعلاً في كل ما قاله الشاعران حتى تاريخ كتابة قصيدته؟ وهو تاريخ غير معلوم، لم ينشغل بالبحث عنه اللغويون ومؤرخو الأدب قدر انشغالهم بإبراز الشواهد والأمثال القابلة للتداول في هذه القصيدة^(٢٠)، لقد ورد نص الصلتان في النقائض التي جمعها أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ) بعد حكم عام مفاده أن الشعراء يفضلون شعر جرير والرواة يفضلون شعر الفرزدق، وهو الحكم الذي يراه صواباً^(٢١)، من ثمّ يكون نص الصلتان تأكيداً لتفضيل شعر جرير عند الشعراء.

تبقى الإشكالية في أي سياق ظهر نص الصلتان؟ من الأرجح أنه قد ظهر بعد نقيضتين من نقائض جرير والفرزدق، ولم يهتد المتحلقون في المربد أي الشاعرين غلب صاحبه، فلم يخرج من يدعو الناس إلى الانصراف كما فعل الراعي النميري^(٢٢):

يا صاحبيّ دنا الأصيل فسـميرا غلب الفرزدق في الهجاء جريراً

فهل هناك من القرائن ما يساعدنا على تحديد المرافعة الشعرية لطرفي الادعاء الذي

صدر منطوق الحكم /القضاء وفقاً لها؟

قام الباحث بمراجعة نقائض الشاعرين، وتبين أثناء المراجعة ملاحظة أن هناك نقيضتين المعجم الشعري لهما يكاد يكون هو ذاته المعجم الشعري لنص الصلتان العبدى^(٢٣)، بدأ جرير

(٢٠) انظر على سبيل المثال، الاستشهاد بأبيات القصيدة في كتب الأمثال والنحو في:

- خزانة الأدب ولباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م. مج ٤ص٣٧٢ في سياق البحث عن جواز الحذف في الإضافة، وشاهده (أرى الخطفى).

(٢١) شرح نقائض جرير والفرزدق برواية السكري عن ابن حبيب عن أبي عبيدة، تحقيق د. محمد إبراهيم حور و د. وليد خالص، المجمع الثقافي، الإمارات، ط٢، ١٩٩٨م، ٣/١١٢٢-١٢٢٣.

(٢٢) ديوان الراعي النميري، شرح د. واضح الصمد، دار الجليل، بيروت، ١٩٩٥م، ص١٤٧.

(٢٣) اعتمدنا رواية أبي عبيدة في النقائض، مرجع سابق الذكر، وقصيدة جرير في :
-الديوان، ت. نعمان محمد أمين طه، سلسلة ذخائر العرب (٣٤)، دار المعارف، مصر، د.ت.، ١٩٢٠/٢-٩٢٦.
-وقصيدة الفرزدق في ديوانه :

- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م، ص٣٦٠-٣٦٣.

أولاًها بقوله:

دَكْرَتْ وَصَالَ الْبَيْضِ وَالشَّيْبُ شَائِعٌ وَدَارُ الصَّبَا مِنْ عَهْدِهِنَّ بَلَاقِعُ
وجاوبه الفرزدق بقوله:

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازِعُ

وقد تابع الصلتان - وهذا ليس بشرط - الشاعرين في اتخاذه بحر الطويل وقافية المتدارك المطلقة المؤسسة الموصولة بالمد، بل كانت الكلمة الأخيرة في نهاية كل بيت عند الصلتان من معجم النقيضتين، بمعدل خمسة عشر بيتاً من ثلاثة وعشرين بيتاً هي مجموع قصيدة الصلتان، إذ أخذ من قصيدة جرير ثماني كلمات^(٢٤)، ومن قصيدة الفرزدق سبعاً^(٢٥)، والمشارك بين جرير والفرزدق أربع كلمات، مع ملاحظة التفاوت الكمي بين قصيدتي جرير والفرزدق، إذ بلغت الأولى واحداً وسبعين بيتاً، أما الثانية عددها ثمانية وأربعون بيتاً.

ليس هناك ما يمنع سواء أثبت صلاحية هذا الافتراض أم لم تثبت؛ أعني أن حكم الصلتان جاء عقب هاتين النقيضتين أم لا، أن نتخذ منهما مادة أساسية - في ضوء ما سبق - تمثل مرافعة المتخصصين، مستأنسين بما يعضد ذلك من نقائص أخرى؛ لأن الحكم ينصب مباشرة على الخطاب الذي دار بين جرير والفرزدق، وعمل الخطاب في هاتين النقيضتين هو ذاته في النقائص الأخرى إذا نظرنا إليها من زاوية القيم المتكررة؛ لأنه عمل يقوم على جدل معرفي بين الطرفين، يتعرف فيه جرير على نفسه في خطاب الفرزدق، ويتعرف الفرزدق على نفسه في خطاب جرير، ويحاول كل طرف تصحيح صورته في الخطاب الذي ينقض فيه قول صاحبه، ويقوم هذا الخطاب السجالي على مجموعة من القيم المكررة في كل خطاب، وهي قيم معترف بها من الطرفين^(٢٦).

وفي كلِّ فإنَّ الحجاج يكون أكثر نجاعة إذا كان خطاب المحاجِّ يلتقي خطاب السامع؛

(٢٤) الكلمات هي: قاطع، راجع، ظالع، الضفادع، الأجارع، مجاشع، صواقع، المطالع.

(٢٥) الكلمات هي: راجع، الضفادع، الأصابع، الأفاعع، مجاشع، الفوارع، المطالع.

(٢٦) انظر: الخطاب السجالي في الشعر العربي - تحولاته المعرفية ورهاناته في التواصل، د. عبدالفتاح أحمد يوسف،

دار الكتاب الجديدة، طرابلس، ٢٠١٤م، ص ٣٦.

أعني نخوض الصلتان للحكم بينهما شعراً، وهو الذي يرفع مبدأ: (٢٧)

أرد محكم الشعر إن قلته فإن الكلام كثير الرّوي
 مما يؤهل خطابه للقيام بمهمته، وإذا صح ما افترضناه- وإن كان هذا لا يغير حقيقة ما
 نذهب إليه- وأنه حكم بينهما من معجم النقيضتين يمكن أن يعد ذلك خطوة مهمة في سبيل
 إذعان السامع وقبوله الحكم، فهل ينجح الخطاب الصلتاني في الفصل بينهما؟ وقد دعا جرير من
 يحكم بينهما في نسيب قصيدته- وهذه الدعوة من وسائل ترجيح أن يكون نص الصلتان بعد
 هاتين النقيضتين:

أَشَتْ عِمَادُ الْبَيْنِ وَاخْتَلَفَ الْهَوَى
 لَيَقْطَعُ مَا بَيْنَ الْقَرِيقَيْنِ قَاطِعُ
 وقد جاوبه الفرزدق بدعوة مماثلة:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنكُمْ
 إِذَا عُظِّمَتْ عِنْدَ الْأُمُورِ الصَّنَائِعُ
 تَعَالَوْا فَعُدُّوا يَعْلَمِ النَّاسُ أَئْتِنَا
 لِصَاحِبِهِ فِي أَوَّلِ الدَّهْرِ تَابِعُ
 وَأَيُّ الْقَبِيلَيْنِ الَّذِي فِي بُيُوتِهِمْ
 عِظَامُ الْمَسَاعِي وَاللُّهَى وَالْدَسَائِعُ
 يمكن القول- في ضوء ما سبق- أن نص الصلتان العبدى يمثل خطابًا حجاجيًا، وقد
 ظهر في سياق النقائض، وهو سياق تحكمه مجموعة من القيم التي تمثل مشتركًا معرفيًا للمحتكمين
 إليه من بني تميم. فمن هو المحاجّ الذي يقوم بالتحكيم الشعري بين جرير والفرزدق؟

٢- المحاجّ:

هو الشاعر الصلتان العبدى الذي تعرّض للتحكيم بين جرير والفرزدق، وقد تبين أنه
 ليس وحده الذي فعل ذلك، فقد حفظت مصادر الأدب من بين المحكمين: المرار بن المنقذ، وثور
 بن الأشهب بن رميلة، والدلمس، وهبيرة بن الصلت، والطهويّ، والراعي النميري، وسراقة البارقي،
 واللعين المنقري، والأخطل... إلخ (٢٨).

تنوع حكم هؤلاء بين مرويات نثرية وقصائد شعرية. وتعدد هؤلاء يؤكد ما ذهبنا إليه أن

(٢٧) الصلتان العبدى- حياته وشعره، د. محمود علي مكي، ضمن: دراسات عربية وإسلامية مهدا إلى أديب
 العربية الكبير أبي فهر محمود شاعر بمناسبة بلوغه السبعين ١٩٧٩م، نشرت بالقاهرة، ١٩٨٢م، ص ٥٦١.

(٢٨) التطور والتجديد في الشعر الأموي، د. شوقي ضيف، سابق، ص ٢٠٧.

هذا القضاء/ التحكيم الشعري لا يتسم بالثبوت، وعدم ثبوته يرجع إلى أن من يوجه إليهم الخطاب غير مقتنعين بالحجج التي أوردها أولئك الحكام من جهة، وهو ما عبّر عنه ابن سلام فيما يرويه عن يونس بن حبيب، يقول: "ما شهدت مشهداً قط ذكر فيه جرير والفرزدق، فأجمع أهل ذلك المجلس على أحدهما"^(٢٩).

من جهة أخرى يكشف عن تداولية هذه الظاهرة، على نحو ما يروى عن بشر بن مروان أنه كان يغري بين الشعراء جرير والفرزدق، ويدفع الشعراء للحكم بينهما، فقد روى أبو الفرج: "اجتمع الفرزدق وجرير والأخطل عند بشر بن مروان، وكان بشر يغري بين الشعراء. فقال للأخطل: احكم بين الفرزدق وجرير. فقال: اعفني أيها الأمير. قال: احكم بينهما، فاستعفاه بجهدته فأبى إلا أن يقول؛ فقال: هذا حكم مشنوم؛ ثم قال: الفرزدق ينحت من صخر، وجرير يغرف من بحر. فلم يرض بذلك جرير، وكان سبب الهجاء بينهما"^(٣٠).

وهو ما يعني أن الصلتان العبدى/ المحاج يرى في نفسه ما يؤهله لخوض مثل هذا "الحكم المشنوم" دون أن يعبأ بما يترتب عليه من تبعات، وهي تبعات ليست بالقليلة. وهي صورة تتسق مع صورة الشاعر في المصادر الأدبية والتاريخية، فقد صورته شديد الاعتزاز باللقب الذي عرف به "الصلتان"، والصلتان لغة هو: "الماضي المنصلت في أمره، ومنه سيف أصليت أي بارز مشهور"^(٣١)، وهو اللقب الذي غلب اسمه: قثم بن خبيبة بن قثم بن كعب بن سلمان بن عبيد بن عبدالله بن عمرو بن هجرس بن ثعلبة بن عامر بن ظفر بن الدليل بن عمرو بن وداعة بن لكيز^(٣٢).

(٢٩) طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، الهيئة العامة لقصور الثقافة - سلسلة الذخائر (٧٢)، مصر، ٢٠٠١م، ٢٩٩/١.

(٣٠) نفسه: ٤٧٤/١.

(٣١) المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م، ص ٦٩.

(٣٢) انظر في التعريف به:

-معجم الشعراء، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، الهيئة العامة لقصور الثقافة - سلسلة الذخائر (٩٣)، مصر، ٢٠٠٣م، ص ٤٩.

-ألقاب الشعراء فيما عرفوا به من أبيات قالوها أو قيلت فيها، بشار بكور، دار الفكر المعاصر - لبنان، دار الفكر - دمشق، ١٩٩٩م، ص ٥٤-٥٥.

وتعزز سيرته الشعرية هذا اللقب، وهي السيرة التي توجّها- في أخريات عمره- بالقصيدة العينية موضع الدراسة، وقصيدته الحكمية ذائعة الصيت التي تضمنت وصايا لابنه عمرو وآراء في السياسة والمذاهب والشعر. ولم يك بعد قد تجاوز العشرين بكثير حينما اجتمع الحكمان أبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص في دومة الجندل، وقد شاع بين الناس أن أبا موسى لا يمتنع عن خلع علي بن أبي طالب عن الخلافة، فبعث هذه الأبيات إلى الحكيمين (الطويل)^(٣٣):

لعمرك لا ألفي مدى الدهر خالعا عليا بقول الأشعري ولا عمرو
فإن يحكما بالحق نقبله منهما وإلا أثراها كراغية البكر
ولسنا نقول الدهر ذاك إليهما وفي ذاك لو قلناه قاصمة الظهر
ولكن نقول الأمر والنهى كله إليه، وفي كفيه عاقبة الأمر
وما اليوم إلا مثل أمس وإننا لفي وشل الضحضاح أو لجة البحر

والشاهد في أثر هذه الأبيات في الناس، فيما يروي نصر بن مزاحم راوي وقعة صفين هذا الخبر: "فلما سمع الناس قول الصلتان شحدهم ذلك على أبي موسى، واستبطأه القوم وظنوا به الظنون. وأطبق الرجلان بدومة الجندل لا يقولان شيئاً"^(٣٤).

فإذا أضفنا إلى ذلك إسهام قبيلته عبدالقيس في الحياة الأدبية والاجتماعية في الجاهلية والإسلام، وقد استقرت جموع كثيرة منهم في البصرة والكوفة، أمكن لنا أن نتبين أنهم كانوا- ومنهم الصلتان العبدى- على دراية بما كان يدور في سوق المرید حيث كانت نقائص جرير والفردق. بل يذكر ابن قتيبة في أخبار زياد الأعجم- من شعراء عبدالقيس ومعاصر الصلتان- هذا الخبر: "وهم

-سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبوعبيد البكري، نسخه وصححه وحقق ما فيه عبدالعزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.، ١/٥٣١-٥٣٢.

(٣٣) الصلتان العبدى حياته وشعره، سابق، ص ٥٤٩.

(٣٤) وقعة صفين، نصر بن مزاحم، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، ص ٥٣٨.

-ويمكن موازنة أبيات الصلتان العبدى بأبيات الشني التي رواها نصر بن مزاحم، وهي معترّة عن تشييعه لعلي، في حين أن الصلتان يريد الحكم لمن هو أحقّ بها، ولم يعقب ابن مزاحم على أبيات الشني بشيء، ص ٥٣٧.

الفرزدق بهجاء عبد القيس، فبلغ ذلك زياداً الأعجم، فبعث إليه: لا تعجل حتى أهدي إليك هديةً، فانظر الفرزدق الهدية، فبعث إليه (الطويل):

وما تَرَكَ الهَاجُونَ لِي إِنْ هَجَوْتُهُ مَصَّحًا أَرَاهُ فِي أَدِيمِ الْفَرَزْدَقِ
ولا تَرَكَوا عَظْمًا يُرَى تَحْتَ لَحْمِهِ لِكَاسِرِهِ أَبْقَوْهُ لِلْمُتَعَرِّقِ
سَأَكْسِرُ مَا أَبْقَوْهُ لِي مِنْ عِظَامِهِ وَأَنْكُتُ مِخَّ السَّاقِ مِنْهُ وَأَنْتَقِى
وإِنَّا وَمَا نُهْدِي لَنَا إِنْ هَجَوْتَنَا لِكَالْبَحْرِ مَهْمَا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ يَعْزِقُ

فلما بلغه الشعر قال: ليس لي إلى هجاء هؤلاء من سبيل، ما عاش هذا العبد! (٣٥) والفرزدق أحد طرفي الخصومة، وواحد من كبار الهجائيين في تاريخ الشعر العربي، يخشى هجاء عبد القيس، ويعيننا في هذا الخبر ونحن نتبين ملامح المحاجج/ الصلتان أن نشير أن بناء صورة الذات للمحاجج تتشكل على المستوى الفردي والجماعي معاً؛ أي إن صورة عبد القيس في هذا الخبر تمثل صورة المحاجج في وجه من الوجوه.

يمكن القول إذن إن المحاجج يمتلك القدرة في حمل سامعيه على الإقناع، كما حدث وشحذهم على أبي موسى الأشعري، وفي الوقت ذاته قبوله الإنصاف في الحكم "فإن يحكما بالحق قبله منهما"، وهي صورة تدفعنا لدراسة نصّه، وتبرر اختيارنا له، ويبقى التساؤل: هل يمكنه عبر خطابه أن يذعن المحكمين إليه؟ وهل يمثل تحكيمه الشعري صورة من صور الحكم التي دعا إليه؟ الإجابة عن هذين التساؤلين تقتضي أولاً تبين صورة السامع قبل الخطاب، وهو ما تنهض به الفقرات القادمة.

٣- المستمع:

حدّد الشاعر/ المحاجج المستمعين الموجه إليهم الخطاب، وهم أنفسهم أصحاب الدعوة

(٣٥) الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م، ٤٣١/١.
- والأبيات بروايات مختلفة في مجموع شعره: شعر زياد الأعجم جمع وتحقيق ودراسة، د. يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ١٩٨٣م. ص ٨٧. وانظر الخبر أيضاً في: العملة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٥٣/١.

الذين طلبوا إليه الفصل بين المحتكمين إليه؛ أعني بني تميم، يقول:
 أتتني تميم حين هابت قضاها وإني لبيأ لفصل الميِّن قاطع
 يصلح أن نقول إن تميما هنا هي جمهور الشعارين الذين يتحلقون في سوق المربد في
 معسكرين، ويصلح أن نضم إليهما طريقي الخصومة (جرير والفرزدق)؛ لأنهما -أيضا- من تميم.
 والفرزدق وجرير هما علما تميم شعراً، ينتميان إلى تميم نسباً من فرعين مختلفين، فأما الفرزدق فهو:
 "هَمَامُ بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم بن مالك
 بن حنظلة بن زيد مناة بن تميم" (٣٦)، وأما جرير فهو: "جرير بن عطية بن الخطفى. والخطفى لقب،
 واسمه حذيفة بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن
 تميم" (٣٧). وسواء أصححت الروايات التي زعمت أن الشعارين طلبا إلى الصلتان الحكم بينهما أم كان
 الطلب من جمهور الشعارين، فالمستمع الذي يوجه إليه خطابه من تميم.

في مثل هذه الأجواء من العصبية التي تنتشر بين القبائل، أو بين عشائر القبيلة الواحدة
 كما هو الحال هنا، كانت تدور المرافعات الشعرية التي أسفرت عن "استقطاب الكثيرين من الشعراء
 إلى هذا الجانب أو ذاك، وكأنه أصبح يتعين على من يشدو بهذا الفن أو يتذوقه أن يكون جريرياً أو
 فرزدقياً، وأن يعبر - إن استطاع - عن هذا الاختيار صراحة أو إيماء" (٣٨)، في هذا السياق كانت
 هناك دعوات من الشعارين للتحكيم فيما بينهما، على نحو دعوة الفرزدق دغفل النسابة ليحكم
 بينهما (الكامل) (٣٩):

أوصى عَشِيَّةَ حِينَ فَارَقَ رَهْطَهُ عِنْدَ الشَّهَادَةِ وَالصَّحِيفَةِ دَغْفَلَ
 إِنَّ ابْنَ ضَبَّةَ كَانَ خَيْرًا وَالِدًا وَأَنْتُمْ فِي حَسَبِ الْكِرَامِ وَأَفْضَلَ

(٣٦) الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني أشرف على التحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
 القاهرة، ٢٠١٠م، ٢١/٢٧٦.

(٣٧) الأغاني: ٨.

(٣٨) الشعر الأموي، محمد فتوح أحمد، سابق، ١٧٤/١.

(٣٩) الديوان، ص ٤٩٢.

مَنْ يَكُونُ بَنِي كَلْبٍ زَهْطَهُ أَوْ مَنْ يَكُونُ إِلَيْهِمْ يَتَّخِذُ

وينقض هذه الدعوة جرير بدعوة أخرى أن تكون الحكومة في قريش (الكامل) (٤٠):

فَارْجِعْ إِلَى حَكْمِي قُرَيْشٍ إِنَّهُمْ أَهْلُ النُّبُوَّةِ وَالكِتَابِ الْمُنَزَّلِ

فَاسْأَلْ إِذَا حَرَجَ الْخِدَامُ وَأُحْمِشْتَ حَرْبٌ تَضْرُمُ كَالْحَرِيقِ الْمَشْعَلِ

وَالْحَيْلُ تَنْحَطُّ بِالْكُفَاةِ وَقَدْ رَأَوَا لَمَعَ الرَّيْبَةِ فِي النَّيَافِ الْعَيْطَلِ

أَبْتَوْ طُهَيْةً يَعْدِلُونَ فَوَارِسِي وَتَبَوْ حَضَافٍ وَذَاكَ مَا لَمْ يُعْدَلِ

هكذا تنوعت الأفضية حولهما، فمنهم من ينتصر لجرير، ومنهم من ينتصر للفرزدق،

ومنهم من يدعى للوقوف بينهما حكما، ومنهم من يتعرض لهما فينصّب من نفسه حكما.

يمكن القول إذن إن صورة الحكم تمثل جزءًا من الخطاب السجالي بين جرير

والفرزدق، وأن حضوره محاط دومًا بالميل إلى أحد الطرفين على حساب الآخر، والميل جور في

نظر من يحكم عليه، وعدل في نظر من يحكم له، وهو ما يعني أن صورة الحكم- في نظر

المحكمين إليه- يشوبها الشك وعدم الرضا والجزع من الحكم؛ لذلك وصف على لسان الأختل

بأنه "حكم مشعوم".

ويبقى التساؤل المطروح سابقًا: كيف بنى الصلتان العبدى خطابه الحجاجي؟

تقتضي الإجابة عن هذا التساؤل مجموعة من الإجراءات لرصد تفاعل الخطاب هي:

١- بناء صورة الذات/ الحجاج في الخطاب.

٢- بناء صورة السامع في الخطاب.

٣- بناء الحكم/ القضاء.

هي- كما أسلفنا- متداخلة، فبناء صورة الذات في الخطاب الطامحة لإذعان السامع،

تسعى- أولًا- إلى الحفاظ على صورة الذات السابقة للخطاب، أو بتعبير أموسي "السلطة التي

تمنحها له موقعه/ منزلته" (٤١)؛ لأنّ هذه الصورة هي التي جلبت عملية التفاعل بين الحجاج والسامع.

(٤٠) الديوان.

(١) الحجاج في الخطاب، أموسي، سابق، ص ٧٠.

في المقابل بناء صورة السامع التي يعرفها المحاجّ قبل الخطاب لها دور كبير في تشكيل صورته- السامع- أثناء الخطاب، على أساس أنّ السامع هنا افتراضي/ مقولة تصنع. هذه الصور الأربعة للمحاجّ والسامع أثناء الخطاب وقبله تشكّل بناء الحكم وصيغته؛ أعني الكيفية التي يراها المحاجّ مناسبة؛ كأن يبيّن الحكم على مقدمات تسبقه، أو يعلن حكمه ثم يبيّن مبرراته، أو يرسله مجردًا، وتأتي الصياغة وفقًا لطبيعة البناء.

تحكم هذه الإجراءات الرامية إلى بناء صور: المحاجّ والسامع والحكم ما يسميه الحجاجيون المواضيع المشتركة/ المشترك المعرفي، وهي قيم متفق عليها بين المحاجّ والسامع في الصورة السابقة للخطاب، ويتعذر تحقيق التفاعل الإيجابي بينهما في الخطاب بدونها؛ لأنّها مرتكز لفهم نجاعة الخطاب أو فشله.

يسعى الباحث إلى رصد هذه الأبنية: المحاج والسامع والخطاب، وتطور هذا البناء، وفقًا لهذا المشترك المعرفي، كاشفًا عن الكيفية التي يتم بها استدعاء هذا المشترك، ومتى يمكن تمثله أو إعادة إنتاجه أو إنتاجه من جديد^(٤٢)، في ضوء التطور الذي يلحق ببناء صورة المحاجّ أو بناء صورة السامع أو بناء الحكم. وهو ما يدفعنا إلى أن نجعل من المشترك المعرفي قاعدة لرصد صور التفاعل بين الأبنية، وأن نفيد من المقاربات البلاغية واللسانية الأسلوبية- كما فعل أصحاب الاتجاه التفاعلي- في رصد هذا التفاعل وبنائه.

(٤٢) يفرق المسديّ بين أربع لحظات تتصل بالمعرفة الغربية وعلاقتنا بها: لحظة استدعاء المعرفة، لحظة تمثل المعرفة، لحظة إعادة إنتاج المعرفة، لحظة إنتاج المعرفة. وقد استعرت في هذه الدراسة هذه اللحظات فيما يتعلق بالأعراف أو القيم المشتركة بين مجموعة ما وموقف الأفراد من ذلك، كما تبدى في نص الصلتان العبدى.
-انظر: الأدب وخطاب النقد، عبدالسلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس-بيروت، ٢٠٠٤م.
ص ٢٩٣ وما بعدها

حجاجية الخطاب :

ورد الخطاب الشعري موضع الدرس في عدد من المصادر، يمكن ملاحظة أن هذه المصادر أبانت عن اختلاف في بعض الألفاظ، وعدد الأبيات، والخطاب في صورته الكاملة ثلاثة وعشرون بيتاً^(٤٣). وقد جمع شعر الصلتان العبدى- في حدود علمي، وما اطلعت عليه- ثلاث مرات:

الأول: جمعه د. محمود علي مكي تحت عنوان "الصلتان العبدى حياته وشعره"^(٤٤).
الثاني: جمعه د. علي ارشيد المحاسنة، تحت عنوان "شعر الصلتان العبدى جمع وتحقيق ودراسة"^(٤٥).

الثالث: ورد مجموعاً، ضمن مجموع شعر قبيلة عبدالقيس التي ينسب إليها الشاعر، حققه في مجلدين د. عبد الحميد المعيني، ويقع في مجلدين: الأول: نصوص الشعر الجاهلي، والثاني: نصوص صدر الإسلام والعصر الأموي وتتضمن بينها شعر الصلتان العبدى^(٤٦).
وقد اعتمد الباحث النص الذي حققه د. محمود علي مكي في هذه الدراسة؛ لأنه في رأي الباحث أكثر دقة وأسهب في عزو كل بيت إلى مصدره.

يمكن تقسيم النص حجاجياً إلى ثلاث وحدات/ مراحل تمثل خطاب الشاعر، وليس هناك ما يمنع تقسيم الوحدة إلى وحدات صغرى وفقاً لمقتضيات البحث، وقد جاءت الوحدات

(٤٣) انظر:

-خزانة الأدب ولباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، مرجع سابق، ١٧٦ / ٢ - ١٧٧.

-الشعر والشعراء، ابن قتيبة، مرجع سابق، ٥٠٠ / ١ - ٥٠١.

(٤٤) الصلتان العبدى- حياته وشعره، د. محمود علي مكي، مرجع سابق، ص ٥٣٧-٥٦٣.

(٤٥) شعر الصلتان العبدى (جمع وتحقيق ودراسة)، علي ارشيد المحاسنة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، مج ١١، ع ٦٤، ١٩٩٦ م. ص ١٦٩-١٩٣.

(٤٦) شعراء عبدالقيس وشعرهم في العصرين الإسلامي والأموي، جمع وتحقيق: د. عبدالحميد المعيني، مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، ٢٠٠٠ م، ص ٤٥-٧٠.

الثلاث على النحو الآتي:

الوحدة الأولى: (الآيات ١٠-١) وهي تمثل تقديم الشاعر لنفسه بوصفه قاضيًا عادلًا.

الوحدة الثانية: (الآيات ١١-١٣) تمثل تمهيد الشاعر للحكم بالقضاء مستخدمًا صيغ الأقيسة الخطابية.

الوحدة الثالثة: (الآيات ١٤-٢٣) نص الحكم/ القضاء الذي أصدره الشاعر.

تشير هذه القسمة إلى تساؤل: لماذا احتاج الشاعر إلى تقديم نفسه قاضيًا عادلًا في مساحة توازي نص الحكم؟ وهل نجح في ذلك؟ وما دور الأقيسة الخطابية في تحقيق الربط بين الوجدتين؟ وهل حقق الشاعر القاضي النجاعة المرجوة في المستمعين؟
الوحدة الأولى:

١- الخطاب واستدعاء المعرفة:

يسعى المحاج/ الشاعر في هذه المرحلة الحجاجية إلى بناء صورة الذات، فيبين عن مقدرته أمام السامع في حمل أداء الرسالة الموكل بها إليه، وهي الفصل بين المتخاصمين حول جرير والفرزدق، ولا يعد هذا المسعى حجة، إنما هو مبدأ حجاجي، يمكن صياغته هكذا: **المحاج حكم حازم فيما يطرحه المحتكمون إليه؛ و إرساء هذا المبدأ يعدّ بمثابة حجة الحجج؛ لأنه يعززها، ويربط ما بينها، والمحاج يوظف هذا المبدأ ليكون بمثابة "ضامن القبول والملاءمة لكل ما يصدر أو يعرض، وهي بذلك الضامن لقبول أو ملاءمة حجة من الحجج، فلا تكون حجة ما مقبولة إلا إذا استندت إلى ما يركبها من المبادئ الحجاجية المعهودة لمتداوليها"^(٤٧). وخطورة الدور الذي يقوم به المبدأ الحجاجي، طرح المحاج هذا المبدأ بهذه الصيغ:**

١- أنا الصلتاني الذي قد علمتُم متى ما يُجكم فهو بالحق صَادِعُ

٢- أتتني تميم حين هابت قضاهاً وإني لِبَا لِفَصْلِ الْمُبَيِّنِ قَاطِعُ

تعمل ياء الإضافة في "الصلتانى" إلى تحويل الصيغة من لقب إلى وظيفة= الحزم، كما

(٤٧) الحجاج والقانون، عبدالسلام إسماعيلي علوي، ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته- دراسات نظرية وتطبيقية

محكمة في الخطابة الجديدة، تحرير وإشراف د. حافظ إسماعيلي علوي، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد

الثقافية ناشرون- الجزائر بيروت، ٢٠١٣م، ٤٩٦/٢.

تعمل جملتنا "فهو بالحق صاعد/ وإني لبالفصل المبين قاطع" على تأكيد هذه الوظيفة بما تحتويه من صيغ التوكيد (الجملة الاسمية/ اللام/ إن/ ياء المتكلم)، وفي الوقت تنزل السامع منزلة المنكر، مع إعطاء أولوية للقضاء على القاضي بتقديم الجار والمجرور في الجملتين على الخبر (صاعد/ قاطع)، وصياغتهما على اسم الفاعل تدل على معنى الحدوث وعلى فاعله؛ أي إنّها لا تدل على الثبات مثل الصفة المشبهة.

فهل يمكن له أن يحقق ما يرنو إليه وهو يبيّن صورة الذات بهذه الصيغ، وهل كان بحاجة أن يعبر عن نفسه بالتلفظ، وهو ما يراه الحجاجيون منذ أرسطو يمثل خطراً على صاحبه قد يجني عليه؛ لأنه قد يثير غضب السامع، ولا ينال ثقته^(٤٨).

وهو ما يدفعنا إلى هذا التساؤل:

كيف يكتسب هذا المبدأ الحجاجي قوته في ظل عدم الثبات/ فقدان المعنى المجرد؟

يكتسب المبدأ الحجاجي قوته - هنا - من المشترك المعرفي / أو/ ما قد يكون السامع قد كوّنه من صورة ذهنية للبات قبل الحكم، المتمثلة هنا في اسم الموصول وجملة الصلة (الذي قد علمتم)؛ لأن اسم الموصول (الذي) أفاد إشراك السامع في هذا العلم، تفسير هذا كما يقول عبدالقاهر الجرجاني: "أنك لا تصل" الذي "إلا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها، وأمر قد عرفه له... أنه جيء به ليفصل بين أن يراد ذكر الشيء بجملة قد عرفها السامع له، وبين أن لا يكون الأمر كذلك"^(٤٩)، وجملة الصلة تشير إلى العلم، وهو العلم المشروط بحدث استدعاء المعرفة بين فعل الشرط وجوابه (متى ما يحكم فهو بالحق صاعد)؛ وهو في أصله قام على أداة شرط وضعت للزمان المجرد، لكنها تحولت بصيغة الشرط إلى ما يفيد الإطلاق في (يحكم) فعل الشرط، وفي جوابه أيضاً (فهو بالحق صاعد)، وهو ما دفع بالسامعين بني تميم إلى تمثّل هذه المعرفة بطلبهم من الشاعر الفصل بين المتخاصمين، في الوقت الذي لم يتنزّل فيه قضائهم هذه المنزلة (أتتني تميم حين هابت قضائهما).

(٤٨) في تحليل الخطاب، حاتم عبيد، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣م. ص ١٠٠-١٠١
(٤٩) دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٤م، ص ٢٠٠٤.

يعني هذا أن الشاعر قد استطاع في بداية هذه المرحلة الحجاجية التذكير بحجة الحجج أو المبدأ الحجاجي الجامع، وهو المبدأ الذي ارتضاه السامع/ بنو تميم، بل تفاعل السامع والمُحاجِّج في صياغته بتمثلهما معًا لهذا المبدأ من جهة، ومن جهة أخرى جاءت صياغته وفقًا للسياق الذي يضمن له فاعليته إذ سعت تميم إليه، ولم يسع هو إليها، وهو ما يتوافق مع طبيعة المقام الذي أقرَّ هذا المبدأ "في داره يؤتى الحكم"، وهو المثل الذي صار قانونًا تتمثله الأجيال، كما يذكر المثقَّب العبدى، وهو من آباء المُحاجِّج في عبدالقيس (الرملى)^(٥٠):

ضربت، لما استقلت، مثلاً قاله القوال، عن غير وهم
مثلاً، يضربه حكماننا قولهم: "في بيته، يؤتى الحكم"
فأجنبنا، بصوابٍ، قولها "من يجد يحمده، ومن ييخل يذم"

يتضح في هذا الحجاج القضائي أن المُحاجِّج يسعى عبر هذا المبدأ الحجاجي إلى مراعاة القانون العام/ السياق المعرفي الذي يُؤطر موضوع خطابه، وفي الوقت ذاته ينقل هذا الإطار/ القانون إلى المحتكمين له، ويدعهم قبوله. يعمل الأمران معًا؛ لأن "القواعد إذ تبني التفاعل، وتتجسد فيه، فإنها في الآن نفسه تتولد منه"^(٥١)، وهو يدرك أن قضاة تميم كانوا على وعي القانون الذي يغلف عملية الحكم، وهو ما يعني أن الإشكال الذي واجههم هو فشلهم في نقل هذا القانون، وما قد يترتب على ذلك من عدم القدرة على الإقناع؛ مما جعلهم يهابون خوض هذا الحكم.

هل ينجح المُحاجِّج في إنجاز ما فشل في تحقيقه قضاة بني تميم مفيدًا من المبدأ الحجاجي الذي أرسى دعائمه في البيتين الأولين؟

٢- الخطاب وتمثّل المعرفة :

يرتكز المُحاجِّج في النقلة الحجاجية التالية على الإحالة، حيث يستطيع عبرها نقل الإطار المعرفي لموضوع خطابه، وقد أحال المُحاجِّج إلى منافرة شهيرة، حكم فيها الأعشى بين ابني العم عامر

(٥٠) ديوان شعر المثقَّب العبدى، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل السيراني، معهد المخطوطات

العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧١م، ص ٢٢٠.

(٥١) الخطاب التفاعلي، حاتم عبيد، سابق، ص ٢٩٣.

بن الطفيل وعلقمة بن علاثة، وهي إحالة لا تخلو من دلالات:

الأولى: أنه سنّف القضية التي يفصل فيها بين جرير والفرزدق في دائرة المنافرات؛ أي إنّ القوانين الحاكمة للمنافرات هي ذاتها القوانين التي يحاول أن ينقلها إلى السامع، وهو ما يعني محاولة من المحاجّ نحو إقناع السامع.

الثانية: أنّ منافرة عامر بن الطفيل وعلقمة بن علاثة، قد كشفت عبر رواياتها المختلفة، عن هيبة القضاة في الفصل: فقد احتكما إلى خزيمة بن عمرو بن الرجيد، ثم إلى أبي سفيان بن حرب، ثم إلى أبي جهل بن هشام بن المغيرة، وكلهم يتحرج في الحكم، فلم يقولوا فيهما شيئاً، وأبى أن يفصل بينهما هرم بن قطبة الفزاري وهو الحكم الذي يقضي بين السادات، فيرضون بقضائه، ولا يرد قوله إذا فضّل أحد المتنافرين على الآخر. وهو أمر يشبه موقف تميم في عدم خوضهم للفصل، فقد كانت السيادة والقضاء لقريش، ولم يفصل قضاهاً بين المتنافرين، وقد كانت قولة هرم الفزاري حاسمة، ولم يفصل بينهما، وها هي تميم تمّاب الفصل بين جرير والفرزدق.

الثالثة: أنّ الذي فصل بين المتنافرين عامر وعلقمة، على الأقل في الرواية التي ارتضاها الصلتان العبدي هو الأعشى^(٥٢)، والفصل بينهما كان شعراً، وهو من هو في الخطاب الشعري إذا وجه قولاً رفع أو خفض. وهنا يقف الصلتان العبدي بينهما قاصياً شاعراً، كما وقف الأعشى، وإذا كان أبوسفيان وهرم الفزاري قد كرها الحكم بين عامر بن الطفيل وعلقمة بن علاثة؛ لأنهما أبناء عمومة، فالأمر هنا مشابه، فقد هاب بنو تميم الحكم أيضاً بين جرير والفرزدق وهما أبناء عمومة، إن فشلاً في تحقيق ذلك كما يصور الصلتان حالهم، وإن كراهية أن يفصلا بينهما، ويخرجا مثالب قومهما، وهو ما أخذ على جرير والفرزدق؛ أعني أنهما أخرجا للناس مثالب تميم، على نحو ما ينعتهما أبوعبيدة بقوله: "وهما بنس الشيخان، وما خلق الله أشأم منهما على قومهما. إثمهما أخرجنا مثالب بني تميم وعيوبهم، وكانا أعلم الناس بعيوب الناس، والناس يختلفون فيهما، وإنما يتكلمون بالأهواء"^(٥٣).

(٥٢) أقصد أنهما تتوافق مع رواية أبي عبيدة في الديباج، انظر :

-الديباج، أبوعبيدة، تحقيق عبدالله الجربوع وعبدالرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٨٨-٩٤.

(٥٣) شرح نقائض جرير والفرزدق، سابق، ١١٢٢/٣.

وليس أدل على خطورة الحكم الشعري للأعشى من سيورته؛ لأنّ ما فصل فيه سار في الآفاق يوم أنشد (السريع)^(٥٤):

عَلَّقَمَ لَا لَسَتْ إِلَى عَامِرٍ النِّقَاصِ الْأَوْتَارِ وَالْوَاتِرِ
 إِنَّ الْأَذَى فِيهِ تَمَارَيْتُمَا بُيِّنَ لِلْسَامِعِ وَالنَّاطِرِ
 حَكَمْتُمُونِي فَفَضَى بَيْنَكُمْ أْبْلَحُ مِثْلُ الْقَمَرِ الْبَاهِرِ
 لَا يَأْخُذُ الرِّشْوَةَ فِي حُكْمِهِ وَلَا يُيَالِي عَيْنَ الْخَاسِرِ
 لَا يَرْهَبُ الْمُنْكَرَ مِنْكُمْ وَلَا يَرْجُوكُمْ إِلَّا نَقَى الْأَصْرِ

يتبين من فحص هذه الإحالة الخطابية أنّ هناك مقصدًا حجاجيًا مباشرًا من المحاجّ، مفاده أن يزاوج بين لحظة استدعاء المعرفة (قانون التفاعل الخطابي)، وهي الإحالة المقامية التي تقوم على الحضور التخاطبي لمنافرة عامر بن الطفيل وعلقمة وقد تكشفت بقضاء الأعشى؛ أعني أن اللغة كانت واسطة في حضور حدث الأعشى الذي صار مقوّمًا من مقوّمات الحدث الجديد^(٥٥)، ولحظة تمثّل المعرفة (التحكيم الشعري للباتّ)، وهي المتمثلة في الحضور التخاطبي بين المحاجّ والسامع.

استطاع المحاجّ أن يظفر بهذا الهدف عن طريق الربط المباشر بين المبدأ الحجاجي الذي صاغه في البيتين الأولين وبيتي الإحالة على الأعشى عبر الرابط الحجاجي^(٥٦) المتمثل في (كما)،

(٥٤) ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، د.ت.، ص ١٤١.

(٥٥) دلالة الحضور في الإحالة المقامية- المشيريات المقامية نموذجًا، نرجس باديس، ضمن ندوة: الإحالة وقضاياها في ضوء المقاربات اللسانية والتداولية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القيروان، مسكيلياني للنشر، تونس، ٢٠٠٨م، ص ١٠٧-١٠٨. وقد أفدنا هنا من تمييزها بين مقام الحضور التخاطبي ومقام التخاطب.

(٥٦) يعرف الرابط بأنه "علامة لغوية تربط بين عمليتين لغويتين داخل القول الواحد، ونقول عن رابط إنّه حجاجي إذا ما ربط بين عمليتين حجاجيتين وأنّ عمل الحجاج يتمثل في إلقاء قول يعمل عمل الحجة".

وتوظيفه لوصف الواقع والإحالة عليه^(٥٧)، وهو ما صاغه شعراً في قوله:

٣- كما أنفذ الأعشى قضية عامراً وما لتمييم في قضائي رواجع

٤- ولم يرجع الأعشى قضية جعفرٍ وليس لحكمي آخر الدهر راجع

ثم يؤكد المحاج هذه العلاقة الجدلية المركبة بين وصف الواقع والإحالة عليه بهذه القسمة المتساوية بين شطري البيت، حيث يحيل الأول في كل بيت على الأعشى، بينما يحيل الشطر الآخر على الصلتان العبدى، وهو ما يعني أن "المكون الحجاجي أساسي في المعنى وأن المكون الإخباري ثانوي وهامشي"^(٥٨)؛ لذلك أنفذ مقصده الحجاجي عبر أساليب القصر والنفي (وما لتمييم في قضائي رواجع/ وليس لحكمي آخر الدهر راجع)، ويجب أن نسجل أن الأعشى نفسه لما وقع في يدي علقمة بن علاثة أنشده اعتذارية (المتقارب):^(٥٩)

أَعْلَقْتُمْ قَدْ صَيَّرْتِي الْأُمُورَ إِلَيْكَ وَمَا كَانَ لِي مَنَكَصُ
كَسَاكُمْ عُلاَثَةُ أَثْوَابُهُ وَوَزَّنْتُكُمْ مَجْدَهُ الْأَحْوَصُ

وهو ما يعني أيضاً أن نفاذ الحكم لا تغيّره مثل هذه الاعتذاريات؛ لأنه حقق تداوله بين

الناس، ونقر الأعشى عامر على علقمة، وهما فرعان لأصل واحد (الطويل):^(٦٠)

كِلَا أَبُويكُم كَانَ فَرَعًا دِعَامَةً وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحَتْ نَائِصَا

أدرك ذلك الصلتان إذ نوع بين قوله (قضية عامر/ قضية جعفر)؛ أي نوع بين الفرع

-السلام الحجاجية والظواهر الدرجية، ترجمة د. عز الدين المجذوب وتوفيق قريرة، ضمن: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر- آن ريبول، ترجمة بإشراف د. عز الدين المجذوب، دار سيناترا- المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠م، ٢/٢٩٩.

(٥٧) انظر: العوامل الحجاجية في اللغة العربية، د. عز الدين الناجح، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع، صفاقس- تونس، ٢٠١١م، ص ١٩.

(٥٨) اللغة والحجاج، أبو بكر العزاوي، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٩م، ص ٤٨.

(٥٩) ديوان الأعشى، ص ٣٦٩.

(٦٠) ديوان الأعشى، ص ١٦٠.

(عامر) والأصل الذي يجمع بين الفرعين المتنافرين (جعفر)، وفي الوقت نفسه رغب- أي المحاجّ- لنفسه هذه السيرة في أن يبقى شعره/ حكمه آخر الدهر دون رد، وهذا هدف إذن يسعى إلى إقناع السامعين به، وتكشف صياغته للأصل والفرع عن جانب من جوانب استدعاء المعرفة؛ أعني أنّ الحكم لا يختص بالشخصين بل يتعداهما إلى الأنساب.

فهل يوظف الصلتان العبدى ذلك حجاجيًا في قضائه؟

يتبدى ارتكاز المحاجّ/ الصلتان العبدى على مفهوم محدد للقضاء عبر لحظتي الاستدعاء والتمثّل، وهو مفهوم يقوم على الإذعان: (أنفذ الأعشى/ لم يرجع الأعشى/ ما لتميم في قضائي رواجع/ ليس لحكمي آخر الدهر راجع). وعلى هذا فليس الهدف هو: الحقيقة/ الصدق/ الصحة/ الصلاح، بل الهدف: الفصل/ القطع/ الحق/ النفاذ. وهو ما يعرف في الحجاج القضائي بـ "منطق المعقول"^(٦١)، والمعقول هنا هو تحقيق التوازن بين الاستدعاء والتمثّل.

بناء مثل هذه المقدمات، وهي بالطبع ليست استنباطات صوريّة، جعلت المحاجّ- في هذه المرحلة الحجاجية/ الأبيات الأربعة السابقة- ينجح في نحو المسافة الفاصلة بين صورته السابقة للخطاب، وصورته الخطابية، وهذه نقطة جوهرية في عملية الإقناع، إذ سعى إليه السامع بناء على الصورة الأولى (الذي قد علمتم)، من ثمّ فإنّ نجاحه في مطابقة الصورتين ضمن له التفاعل الخطابي الإيجابي مع السامع في المقام الآخر/ صورته الخطابية.

فهل يحتاج المحاجّ إلى مبادئ حجاجية أخرى قبل أن يشع في كشف حججه الخطابية

المصدّرة للحكم؟

يبدأ المحاجّ صياغة مقدمات صغرى بعد أن صاغ مبدأه الحجاجي/ حجة الحجج أو ما يسمى المقدمة الكبرى، وهي مبادئ/ مقدمات تمثل مجموعة من المسلمات والأفكار المشتركة التي يتفق عليها المحاجّ والسامع معا في هذا السياق التخاطبي، ومن سماتها العمومية والتدرجية والنسبية^(٦٢). ويبدو أنّ نجاح المحاجّ في المزاجية بين لحظتي الاستدعاء والتمثّل، جعله مؤهلاً لصياغة

(٦١) القانون والتداوليات- الحجاج القانوني، بول دوبوشي، ترجمة: د. حافظ إسماعيلي علوي ونبيل موميد،

علامات، المغرب، ع ٣١٤، ٢٠٠٩م، ص ١٢٣.

(٦٢) المقصود بهذه المصطلحات:

هذه المبادئ وقد تمثلها مباشرة، وهو ما يعني أن السمات العامة لهذه المبادئ تصلح في هذا السياق، وقد صاغها شعراً في قوله:

٥- سأقضي قضاءً بينهم غير جائر فهل أنت للحكم المبين سامع

٦- قضاء امرئ لا يتقي الشتم منهم وليس له في المدح منهم منافع

٧- قضاء امرئ لا يرتشي في حكومة إذا ما مال بالقاضي الرشا والمطامع

أما كونها مبادئ حجاجة صغرى فالأخذاً تنبثق من المبدأ الحجاجي العام: الحاجج حكم حازم فيما يطرحه المحتكمون إليه، وإقرار السامع بالمبدأ العام يجعله ضمناً يقر بالمبادئ الصغرى؛ لأن المشترك المعرفي واحد بين الحاجج والسامع. يدور هذا المشترك المعرفي حول صفات القاضي ومهامه، وتتمثل هنا في:

١- الإنصاف (غير جائر)، وليس الحقيقة، والمبدأ العام تطلب الحزم ولم يشترط بلوغ الحقيقة، وهذا وعي بأن الانصاف لا يعني موافقة كل الأطراف عليه؛ لأن المصالح متباينة في الأساس. وتاريخ المشترك المعرفي يبين عن ذلك، ويحفظ من أسماء هؤلاء الحكام العدول^(٦٣): هرم بن قطبة الفزاري و هرم بن سنان، و معاوية ابن مالك معوذ الحكماء.

٢- تحمل تبعات الحكم من مدح وذم، وهو أمر ليس بالقليل، ويقصد ألا يكون المدح والذم سبباً من أسباب توجيه الحكم قبل النطق به، وبعد النطق به كما حدث مثلاً مع غيره من الذين فصلوا بين جرير والفرزدق، وقد كان المحكم يطلب ذلك الأمان^(٦٤)، بل وصل الأمر إلى خشية

العمومية: صلاحيتها لسياقات متنوعة ومختلفة.

التدرجية: إقامة علاقة بين محمولين تدرجيين (العمل - النجاح).

النسبية: إمكان تفعيل هذا المبدأ في سياق، وتعطيله في سياق.

-انظر: اللغة والحجاج، أبو بكر العزاوي، سابق، ص ٣٧-٣٨.

(٦٣) انظر أخبارهم في الحكومة في: الديباج، أبو عبيدة، سابق، ص ١٠١-١٠٣.

(٦٤) في رواية الأغاني لمنافرة علقمة وعامر ما يشير إلى ذلك، فقد روى: "فقال هرم: لعمرى لأحكمن بينكما، ثم لأفصلن، ثم لست أثق بواحد منكما، فأعطياني موثقاً أطمئن إليه أن ترضيا بما أقول، وتسلمنا لما قضيت بينكما، وأمرها بالانصراف".

-الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني: ١٦ / ١٩٠ وما بعدها، وقصة الأعشى مع علقمة: ٩ / ١٢٠ وما بعدها.

إهدار الدم في التحكيم الذي عاصر وقائعه المحاجّ؛ أعني ما حدث في دومة الجندل بين أبي موسى عبدالله بن قيس وعمرو بن العاص، فقد جاء في وثيقة التفاوض ما يؤمّن الحكمان من تبعات الحكم^(٦٥)، وهل أمن الأعشى الذي أحال عليه من علقمة على نحو ما ذكرنا، والسامع يدرك ذلك ويعرفه.

٣- عدم الرشوة في الحكم، وقد حفظ المشترك المعرفي أسماء عدد من هؤلاء المرشحين في الحكومة^(٦٦):
ضمرة بن ضمرة النهشلي والأقرع بن حابس المجاشعي و مروان بن زبياع العبسي.

يبقى التساؤل: كيف يفيد المحاجّ من هذا المشترك المعرفي (القانون/ الاستدعاء المعرفي)

في خطابه؟ وكيف يجعل السامع على اقتناع بدوره في تمثله؟

تبدو الإجابة عن هذا التساؤل خطوة في فهم الآليات التي اتخذها المحاجّ في نقل هذا القانون الذي مثل إشكالا عند قضاة تميم، وهو ما يحاول إنجازه، فقد استند إلى نجاحه في المزاوجة بين لحظتي الاستدعاء والتمثل - كما أشرنا سابقا - فتمثّل مباشرة بإسناد فعل القضاء إليه (سأقضي)، ثم انخرط بهذا القضاء في المشترك المعرفي عن طريق علاقتي التضاييف بين (قضاء/ امرئ) اللتين تحيلان إلى المحاجّ نفسه، وتحيلان في الوقت ذاته إلى القضاة في المشترك المعرفي، بذلك يبدو اقتناع السامع بالمشارك المعرفي مسوّغًا له قبول هذا التمثّل.

وهو ما يتحول معه صيغة التساؤل إلى أمر (فهل أنت للحكم المبين سامع؟)، وهي حيلة من حيل الحجاج لإشراك السامع معه في هذا التمثّل؛ لأنّ هذا التساؤل قد سبق تحصيله بصيغ النفي والقصر "وما لتميم في قضائي رواجع/ وليس لحكمي آخر الدهر راجع".

يعمل الشاعر على تعميق هذا التمثّل إذ يعمد إلى المعجم الخاص بمنافرة عامر بن الطفيل وعلقمة بن علاثة التي صاغها الأعشى/ المحال إليه، وإلى المعجم العام الذي يصوغ المشترك المعرفي للمنافرات وأطرافها كافة وكل ما يتعلق بها، أمّا معجم الأعشى الخاص، فمن قوله:

إِنَّ الَّذِي فِيهِ تَمَارَيْتُمْ أ بُيِّنَ لِلْسَّامِعِ وَالنَّاطِرِ
حَكْمَتُمُونِي فَقُضِيَ بَيْنَكُمْ أْبْلَحُ مِثْلُ الْقَمَرِ الْبَاهِرِ

(٦٥) وقعة صفين، نصر بن مزاحم، سابق، ص ٥١٠-٥١٢.

(٦٦) انظر أخبارهم في الحكومة في: الديباج، أبوعبيدة، سابق، ص ٩٩-١٠١.

لا يَأْخُذُ الرِّشْوَةَ فِي حُكْمِهِ وَلَا يُيَالِي غَبْنَ الخَاسِرِ
لا يَرْهَبُ المُنْكَرَ مِنْكُمْ وَلَا يَرْجُوكُمْ إِلَّا تَقْصَى الْأَصْرِ
يا عَجَبَ الدَّهْرِ مَتَى سَوَّيَا كَم ضَاغِكِ مِنْ ذَا وَ كَم سَاخِرِ

أما المعجم العام/ المشترك المعربي، فيشير إلى ما يشمل معجم الأعشى وغيره، كأن تشيع ألفاظ الحكومة والقضاء، وكرم النسب، وأسماء القبائل، وأسماء المتنافرين وألقابهم وصفاتهم، ومؤهلات الحكم التي تسوّغ له القضاء، ودوران صيغة اسم الفاعل تحديداً في المنافرات، وشيوع أساليب التأكيد والنفي... إلخ^(٦٧).

وهو ما يمكن التحقق منه وملاحظته على ثلاثة مستويات: الأول خطاب الصلتان العبدى/ الحاجج، الثاني: خطاب الأعشى/ المحال إليه، الثالث: معجم شعر المنافرات. يتبدى ذلك في مظاهر كثيرة، يمكن تبينها على هذا النحو:

- ١- شيوع ألفاظ الحكومة والقضاء عند الصلتان العبدى/ الحاجج: (يحكم/ قضاتها/ قضائي/ قضية/ حكمي/ ساقضي/ قضاء/ الحكم/ حكومة/ القاضي)، وما يتصل بمقلها الدلالي نحو: (الحق/ الفصل/ المبيّن/ قاطع/ رواجع/ راجع/ سامع/ الرشا/ المنافع/ المطامع).
- ٢- الاتكاء على أساليب التأكيد والنفي (فهو بالحق صادق/ إيّ لبالفصل المبيّن قاطع/ وما لتميم في قضائي رواجع/ وليس لحكمي آخر الدهر راجع/ وليس في المدح منهم منافع/ تعلق لفظ القضاء في الأبيات الخامس والسادس والسابع بفعل (ساقضي)/ لا يرتشي في حكومة).
- ٣- دوران اسم الفاعل، وأكثر ما يتجلى في نهاية البيت: (صادع/ قاطع/ راجع/ جائر/ سامع/ القاضي).

يمكن موازنة هذه المظاهر بالمستويين الآخرين؛ ليتبيّن بوضوح كيف استطاع الصلتان العبدى أن يتمثّل المشترك المعربي الذي يحقق له ضمناً التفاعل الإيجابي مع السامع، السامع الذي أقرّ في الصورة السابقة للخطاب بالمشترك المعربي/ صورة الحاجج قبل الخطاب، وهي الصورة ذاتها التي يحافظ الحاجج- في كل ما قدم عبر هذه المرحلة الحجاجية- على أن تكون متطابقة مع صورته

(٦٧) المنافرات في الأدب الجاهلي، فاطمة حمد ناصر، ماجستير مخطوطة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١م، ص ١٦٦ وما بعدها.

الخطابية وقت التفاعل مع السامع.

لكنّ هناك سؤالاً يلوح في الأفق، ولا يمكن تجاهله:

عن أي سامع نتحدث؟

٣-الخطاب وإعادة إنتاج المعرفة:

قد يبدو التساؤل السابق ذا غرابة، وقد سبق وأن حددنا للسامع مقامه/ مقاماته، ويدور التحليل كله عليه. وتزول هذه الغرابة مع تأمل الإحالة بالضمائر في البيت الخامس:

سأقضي قضاءً بينهم غير جائر فهل أنت للحكم المبين سامعٌ

وتتكرر الإحالة إلى ضمير الغياب (هم) في البيت السادس:

قضاء امرئ لا يتقي الشتم منهم وليس له في المدح منهم منافع

ثم إذا أضفنا إلى ذلك الإحالات الواردة في الخطاب/ الأبيات الثامن والتاسع والعاشر، والمتنوعة بين الإحالة بضمير الغائب (هم) وضمير المخاطب (أنت)، والخطاب بالثنائية يتبين لنا أنّ هذا التنوع في الخطاب لا يخلو من دلالة في توجيه الخطاب التفاعلي بين المحاجّ والمستمع، وهو ما يقتضي الإجابة عن التساؤل السابق مع بيان لهذه الدلالة، يقول:

٨- فإن كنتما حكمتماي فأنصتا ولا تجزعا وليرضَ بالحق قانعٌ

٩- فإن تجزعا أو ترضيا لأقلكم وللحق بين الناس راضٍ وجازعٌ

١٠- فأقسم لا آو عن الحق بينهم فإن أنا لم أعدل فقل أنت ظالعٌ

يمكن بوضوح شديد ردّ التنوع بين خطاب الثنبة والجمع إلى جموع الفريقين الذين يصلح معهما الثنبة والجمع على غرار قوله تعالى في الآية القرآنية الكريمة: (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا)، فيصح المخاطبة بالثنية والجمع مع الالتفات بين ضميري الغيبة والخطاب، لكن كيف نفسّر حضور ضمير المخاطب المفرد (أنت) في هذا السياق؟ وهو ضمير تكرر مرتين في بداية تمثل الشاعر للمعرفة وفي نهايتها (من البيت الخامس إلى البيت العاشر) في قوله: (فهل أنت للحكم المبين سامع/ فإن أنا لم أعدل فقل: أنت ظالع).

يرى ريبول أن السامع في العملية الحجاجية هو سامع متخصص/ متعین، وأنّ مهمة المحاجّ أن

يوجه إليه خطابا يحاول تجاوزه، خطابا يتجاوزه إلى محافل أخرى ممكنة^(٦٨)؛ أي تتغير صورته ما قبل الخطابية وصورته الخطابية، وهو بذلك يسمى السامع الكوني. وهو تصور مقبول للعملية الحجاجية، غير أن حجاجية الخطاب القضائي تتجاوز هذا المنظور الضيق؛ لأنّ الذين يعينهم الخطاب ليسا طرفي النزاع فقط، فسياق النقائض أوضح أنّ فريقين يمثلان مجموع جمهور المرید، والقول إنّهما السامع المعني الذي يخاطبه المحاجّ، لا ينفي ما سبق، فهناك طرف مباشر يقع عليه الحكم (جرير والفرزدق) وطرف غير مباشر (مجموع الفريقين)، وكلاهما معني بالخطاب القضائي، وطرف ثالث لا يقل خطراً عنهما، وهو الجمهور المعني بسلامة الحكم وفقاً للسياق المعرفي الذي غلّف الحكم، وهو الجمهور الذي يحكم بصلاحيّة إجراءات نقل الخطاب من (القانون/ المشترك العربي) إلى الوضع التخاطبي بين المحاجّ والسامع، وهو الذي خصّه المحاجّ الصلتان في قوله "وليس لحكمي آخر الدهر راجع"؛ أي إنّّه يرغب في سيورته هذا الحكم، وسيورته تضمن سلامة حكمه وإجراءات ترتيبه؛ أي إنّ السامع الذي يقصده، يتمثّل في:

١- طرف مباشر يقع عليه الحكم = جرير والفرزدق.

٢- طرف غير مباشر يتربّب الحكم = قوما جرير والفرزدق.

٣- جمهور معنيّ بسلامة الحكم = هو - إن وجد - يعمل على سيورته الحكم.

اعتمد المحاجّ الالتفات بين الضمائر بوصفه مقصداً حجاجياً، يستطيع عبره إذعان السامع؛ أي إن الالتفات هنا - حجاجياً - يتجاوز مسألة الانتقال من ضمير الغيبة إلى ضمير الخطاب أو العكس، ومسألة الانتقال من زمن الفعل الماضي إلى المستقبل أو من المستقبل إلى فعل الأمر، وهي التي عالجها ابن الأثير والسكاكي^(٦٩)؛ أقول إنّ المقصد الحجاجي يتجاوز ذلك؛ لأنّه يقوم على علاقة جدلية بين السامعين - في مستوى اللغة - لكنه في الوقت ذاته يعمل على توجيهها - في هذه المرحلة - عبر حجة الحجج، فهو لم يخرج بعد من المبادئ الحجاجية التي أرسى

(٦٨) هل يمكن أن يوجد حجاج غير بلاغي، أوليفي ريبول، ضمن: البلاغة الجديدة بين التخيل والتداول، أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٥م، ص ٢٢٠-٢٢٢.

(٦٩) انظر في ذلك:

- أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، د. حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٥٥ وما بعدها.

دعائها في الأبيات السابقة التي تمثل المشترك العربي، غير أنه نقلها من سياق العموم الذي اكتسب مصداقية مسبقة بين المحاجّ والسامع (لا يتقي الشتم/ ليس له في المدح منافع/ لا يرتشي في حكومة) إلى سياق الخصوصية (حكمتماي/ أنصتا/ لا تجزعا/ تجزعا أو ترضيا)، في ضوء هذا السياق الخاص "ليست هناك حالات نزاع، وإنما محتكمون للقضاء وقضاة وحسب"^(٧٠)؛ ولأن كلاً من المحتكمين إليه يرغب في الحكم له معاً، وهما رغبتان متضادان حتماً، فكان عليه أن يستحضر صورة السامع السابقة للخطاب، وهي صورة تحمل معنى التشكك في الحكم والجزع مما يحكم به كما سبقت الإشارة إلى ذلك؛ لذلك توجه أولاً إلى هذا السامع المتشكك عن طريق الضمير (أنت) وذكره مرة في (البيت الخامس) ومرة أخرى في (البيت العاشر)، وهو إجراء حجاجي يحقق مبدأ الحزم في الحكم، ويسعى المحاجّ عبره لبلوغ مقصده الحجاجي، وهو المقصد الذي يتوافق مع المبدأ الحجاجي العام الذي اختير فيه حكماً من كليهما.

بدا المحاجّ هنا عبر لعبة الضمائر، وقد تقدم خطوة في سبيل إذعان السامع؛ لأنه في ضوء ما سبق قد تجاوز مسألة تمثّل المعرفة إلى إعادة إنتاجها وفقاً للصورة التخاطبية التي يواجه بها السامع، وقد عزّز المحاجّ نجاح مقصده الحجاجي هذا بعوامل حجاجية، تتمثل في مستوى التلفظ بأساليب الشرط والقسم (فإن كنتما حكمتماي فأنصتا/ فإن تجزعا أو ترضيا لا أقلكم/ فإن أنا لم أعدل فقل أنت ظالع/ فأقسم لا ألو عن الحق)، ووضح أن المحاجّ اتكأ على أداة شرط وحيدة هي (إن)؛ لأنها "تعدّ من أقوى الروابط بين جملتين حدث بينهما تعلق وتلازم مطلق، وقد جعلوا (إن) هي أم الباب؛ لأنها تلازم بين كل الصور المحتملة للشرط والجواب، وهي أن اللازم يكون بين: ثبوت وثبوت، أو بين نفي ونفي، أو بين نفي وثبوت وعكسه في المستقبل خاصة"^(٧١)، وهي بهذه الصيغة أكثر نجاعة في الحمل على الإذعان وتوحد السامع من غيرها:

- حكمتماي - أنصتا.

- تجزعا أو ترضيا - لا أقلكم.

(٧٠) القانون والتداوليات، سابق، ص ١٢٥.

(٧١) بلاغة الحجاج في الشعر القديم-حجاج الشاعر شفيعا ومحرضا، د. محمد سيد علي عبدالعال، مكتبة

الأداب، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٦٠.

- أنا لم أعدل - قل : أنت ظالع .

ينهض القسم بمثابة الضامن الحجاجي من المحاجّ لحفظ هذا المشترك المعرفي وصونه في ظل إعادة إنتاجه، وفي الوقت ذاته يسوّغ له الحكم الحق وإن لم يرض هذا الحكم المحتكمين إليه، وهي صياغة مألوفة في هذا المشترك "فأقسم لا آلو عن الحق بينهم" وهو قسم معه جوابه، وكان بإمكانه أن يكتفي بجواب واحد للقسم والشرط، لكن بناء صورة السامع على صيغة المنكر المتشكك في الحكم دفعت المحاج أن يواجه السامع بالقسم ومن قبل بالتوكيد، وأياً ما كان الأمر فإنّ صياغة البيت احتشدت بالقسم وجوابه والشرط وفعله وجوابه، وجملة مقول القول، وهو حشد يعزز هذا الضامن الحجاجي.

تبدو لفظة (ظالع) في رواية القصيدة المعتمدة أقل غنى ودلالة من الرواية الأخرى (ضالع)، وكلا اللفظين يشير إلى معنى العرج أو الميل، لكن الثانية - ضالع - أكثر اتساقاً مع المبادئ الحجاجية التي ينطلق منها المحاجّ، وترسخ في هذه المرحلة نموذج "الحكم الحازم"، وتناسب في الوقت ذاته مع صيغ القسم والشرط وطرق التوكيد المختلفة؛ ومنها: "وليرض بالحق قانع/ وللحق بين الناس راض وجازع"؛ لأنّ السياق يكشف عن وعي الشاعر المحاجّ بصورة السامع المتشككة، وواضح أن السامع - في هذه الصيغ التي تصنعه - ذو سلطة ومهابة تمكنه من التمرد على الحكم، فاحتاج الحكم المحاجّ أن يبني صورة الذات الحازمة القادرة على الإذعان بما تمتلكه من خصائص وإن لم تحقق بما تصل إليه من نتائج رضا كل الأطراف المعنية بالحكم؛ لأن أبرز هذه الخصائص قوله: "قضاء غير جائر"؛ لأنّ الذي يؤمن ب (العدل والجور) في الحكم يلفظه السامع، ولا يدعن له، كما فعل سراقه البارقي/ القاضي مع جرير حين أعلى مبدأ "والحكّم يقصد مرّةً ويَجُور" (٧٢).

(٧٢) قالها في قصيدته التي قضى فيها بين جرير والفرزدق ومنها :

أبْلِغْ نَمِيمًا عَدَّتْهَا وَسَمِينَةً وَالْحُكْمُ يَقْصِدُ مَرَّةً وَيَجُور

أَنَّ الْفَرَزْدَقَ بَرَّرَتْ حَلْبَائِئُهُ عَفَواً وَغُودِرَ فِي الْعُبَارِ جَرِير

ولم يكن قضاء البارقي (بالميل) الذي (يقصد مرة ويجور أخرى) ماله الإقناع، وهو لم ينجح في ارتياد طرقها، بل جنح إلى الهجاء المقنع لأحد طرفي الخصومة، وهو ما عرضه لهجوم جرير، وإن كان واردا هجاء القاضي فيما يتعلق

وهو ما يجعل من لفظ (ضالع) بما تحمله من بلوغ نهاية الظلم أقرب للصورة التي رسمها المحاج للسامع، والصورة التي رسمها السامع للمحاج. وفي كلِّ فإن فعل القول "فقل أنت" أتاح للسامع فعل المشاركة، لكنه ظهور لا يهدم ما سبق وبناه المحاج من نقل القانون/ المشترك العربي وتمثله وإعادة إنتاجه، لكنه على الأقل حافظ على مبدأ الحزم مع القضاء غير الجائر.

يمكن القول في ضوء ما سبق إن المحاج أدرك خطورة صورة السامع السابقة للخطاب في المرحلة الأولى من الحجاج التي دارت حول تقديم نفسه قاضيًا، وهو ما دفعه من بداية القصيدة بناء صورة الذات التي تحقق له صورة الحكم الحازم، وهي الصورة التي أعلن أن السامع كان على علم بما قبل الخطاب، وهو ما جعله يثبت أتمًا تطابق صورته في أثناء الخطاب. كما حرص المحاج الشاعر أن يبيّن الخصائص التي تميّز صورة الذات، وكلها خصائص تدور حول محوري الحزم والعدل، وهما المحوران اللذان يمثلان جوهر الخلاف بين السامع والحكم؛ لذلك استند المحاج إلى صور سابقة حققت نجاعة القول، مثل بما للأعشى، ثم بنى صورة الذات على أساس التطابق/ أو التماثل بينه وبين الأعشى، وهو ما يعني أن المحاج أراد أن يجعل هناك نقطة التقاء بينه وبين السامع، تتمثل في الإقرار بأن الأعشى حكم حازم عادل، وهو ما يؤهله لاحقًا إذعان السامع لما يقول، بناء على هذه المماثلة بينه وبين الأعشى.

استطاع المحاج أن يبني صورة الذات على النحو المذكور عبر المبادئ الحجاجية التي تمثّلت في الخطاب القضائي (القانون/ المشترك العربي)، وعزز ذلك عبر روابط حجاجية متنوعة، ونجح في

بما يصدره من حكم- على نحو ما بينا- فإنه هنا لم ينجح في صياغة هدفه الأساسي وهو القضاء، فرد عليه جرير:

إِنَّ الْمَلَامَةَ وَالْمَذَلَّةَ فَاعْلَمُوا قَدَرٌ لِأَوَّلِ بَارِقٍ مَقْدُورُ

أَسْرَاقُ إِنَّكَ لَو تُفَاضِلُ خَنْدِيفاً بَتَّقْتُ عَلَيْكَ مِنَ الْفُرَاتِ مَجُورُ

-انظر:- ديوان سراقه البارقي، حققه وشرحه حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٤٩-٥١.
-ديوان جرير، سابق، ١/ ٣٦٤-٣٦٨.

-وانظر تحليلاً موسعاً لهاتين القصيدتين في: نقيضنا جرير وسراقه البارقي دراسة تحليلية موازنة، د. محمود علي عبدالمعطي، مجلة جذور، النادي الأدبي بجدة، مج ١٢، ج ٣٠، محرم ١٤٣١هـ، يناير ٢٠١٠م، ص ٣٥٧-٤٤٢.

استدعاء المعرفة ثم في تمثيلها ثم في إعادة إنتاجها، وقد تيدت صورة السامع في هذه المرحلة الخطابية، وهي تتخذ موقف الريبة والشك من الحكم؛ مما دفع المحاج إلى تقويض ذلك عن طريق إتاحة الفرصة للسامع بالتفاعل المقيد بالقيم المشتركة بينهما (قانون المنافرات) من جهة، وعن طريق فعل القول الذي تحوّل من تساؤل إلى أمر، وكأنه يصدر من أعلى للأسفل "فهل أنت للحكم المبين سامع/ الحزم"، أو الطمأنينة في العدل "فقل أنت ضالع/ العدل"، وواضح أن بناء صورة الذات بهذا الشكل لم تتم بسهولة ويسر؛ مما دفعه لتأكيدتها بالقسم والشرط والنفي. وهو ما يعني أنّ الخطاب التفاعلي يسير بشكل إيجابي، وقد تحددت ملامح بناء صورة الذات بشكل كبير.

يبقى التساؤل: هل يقتنع السامع بصورة الذات/ المحاج كما رسمها لنفسه في الأبيات السابقة؟ وهل يستطيع المحاج إنتاج المعرفة/ خطاب الحكم، ويدعن بها السامع بناء على صورة الذات التي رسمت؟

٤- الخطاب وإنتاج المعرفة:

يحتاج الخطاب القضائي إلى مقدّمات حجاجية يبنى عليها الحكم، سواء أسبقت النتيجة مقدماتها أم كان العكس على مستوى التلطف، ولم تكن المرحلة السابقة في الأبيات العشرة الأولى تمثّل مقدّمات الحكم في الخطاب القضائي، ويسعى المحاج في هذه المرحلة المعنية بإنتاج المعرفة إلى بناء مقدمة حجاجية يفصل على أساسها بين المحتكمين إليه، وقد صاغها المحاج شعراً في ثلاثة أبيات:

١١- فإن يك بحر الحنظليين واحداً فما تستوي حيتانُهُ والضفادعُ

١٢- وما يستوي صدرُ القنّاة ورُجُها وما يستوي شُمُّ الدُّرى والأجارعُ

١٣- وليس الذنابي كالقمامى وريشه وما تستوي في الكف منك الأصابع

يبني المحاج حكمه وفقاً لهذه المقدمة:

بحر الحنظليين واحد- لا يستوي في البحر الحيتان والضفادع

ثم تأتي كل الأشطر الشعرية عطفاً على جواب الشرط:

بحر الحنظليين واحد- لا يستوي في البحر الحيتان والضفادع

= لا يستوي صدر القنّاة وزجها

= لا يستوي شم الذرى والأجارح

= لا يستوي الذنابى والقدامى

= لا تستوي في الكف الأصابع

تبدو صياغة هذه المقدمة الحجاجية قائمة على أساليب الشرط والنفي، وهي صيغ تستمد قوتها مما سبق في المرحلة الحجاجية الأولى؛ بمعنى أنّ الحجاج وهو يفصل بين (الحنظليين/ مرحلة الإنتاج) يصوغ هذا الفصل بما حقق له مصداقية عند السامع (مرحلة الاستدعاء والتمثيل وإعادة الإنتاج). ونظرًا لأنّ فكرة التفاوت تلحّ على موضوع الكلام/ الخطاب، فإنّه يجعل منها مقصدًا حجاجيًا لبناء صورة الحكم، ويختار لهذا المقصد ما يجعل أساسه متينًا، وفي الوقت ذاته يتناسب مع إذعان السامع؛ أعني ما عرف بالتمثيل الخطابي الذي ذكره حازم القرطاجني في كتابه منهاج البلغاء، يقول: "وأكثر ما يستدل في الشعر بالتمثيل الخطابي. وهو الحكم على جزئي بحكم موجود في جزئي آخر يماثله... فالأقاويل التي بهذه الصفة خطابية بما يكون فيها من إقناع، شعرية بكونها متلبسة بالمحاكاة والخيالات... والاستدلالات الواقعة في الشعر والأمثال المضروبة فيه إنما تجيء تابعة لبعض ما في الكلام، أو لما قد أشير إليه مما هو خارج عنه. فهي إما محاكاة لمتنوعاتها، أو تحييلات فيها أو من أجلها. فكثير من الأمثال أيضًا يكون قولًا شعريًا، ويكون منها ما هو قول حق، ومنها ما ليس بحق كما كان ذلك في المحاكاة الاستدلالات"^(٧٣)، وليس هناك ما يمنع أن ندرج في هذا السياق كل ما يتعلق بالأمثلة والشواهد تحت عنوان حجاجية التمثيل، مع الوعي بأن البلاغة العربية تفرق بين هذه الأنماط^(٧٤).

(٧٣) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط٣، دار الغرب

الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م، ص٦٧.

(٧٤) انظر في ذلك:

-مدخل إلى بلاغية وحجاجية الخطاب القضائي، د. جميل عبدالمجيد، ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته- دراسات نظرية وتطبيقية محكمة في الخطابة الجديدة، تحرير وإشراف د. حافظ إسماعيلي علوي، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون- الجزائر بيروت، ٢٠١٣م، ٨٠٩/٢.

-بلاغة التوصيل وتأسيس النوع، د. ألفت محمد كمال الروبي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة كتابات نقدية- ١١٢، القاهرة، يوليو ٢٠٠١م، ص ١٩٩-٢٤٩.

وهو ما يعني أنّ الحاجّ يصوغ مقدمته عبر حجة واحدة شرطية، وإذا كان الطرف الأول المتعلق بفعل الشرط ذا خصوصية "بجر الخنظليين واحد" فإنّ الطرف الآخر المتعلق بجواب الشرط ينقلها من (الخصوصية) إلى (الكلية)، فليس هناك من ينكر أن "الحيتان والضفادع" لا تتساوى في البحر، أو ينكر أنّ "الزج" وهي الحديدية التي في أسفل الرمح تتساوى مع "صدر القناة" من السنان إلى ثلثها، أو ينكر عدم الاستواء بين "شم الذرى"؛ أي أعلى الجبل الطويل و "الأجارع": جمع أجرع، وهو رملة مستوية لا تنبت شيئاً، كما أنّ الأمر ينطبق على قوله: "وليس الذنابي كالقدامى" الذنابي: ذنب الطائر وهو أكثر من الذنب؛ والقدامى: إحدى قوادم الطائر، وهي مقاديم ريشه، وهي عشّ في كل جناح، ويقال قادمة أيضاً وجمعها قوادم^(٧٥)، ثم يمثّل أخيراً بالأصابع في الكف وكيف أنّها لا تتحقق فيها صفة الاستواء. وهي كلها من الأشياء المدركة بالحواس التي تأنس إليها النفوس كما يقول عبدالقاهر الجرجاني: "أنس النفوس موقوفٌ على أن تُخرجها من خفيٍّ إلى جليٍّ، وتأتيها بصريح بعد مكثٍّ، وأن تردّها في الشيء تُعلّمها إياه إلى شيء آخر هي بشأنه أعلم، وثقتّها به في المعرفة أحكم نحو أن تنقلها عن العقل إلى الإحساس وعمّا يُعلم بالفكر إلى ما يُعلم بالاضطرار والطبع، لأن العلم المستفاد من طرق الحواس أو المركز فيها من جهة الطبع وعلى حدّ الضرورة، يفضلُ المستفاد من جهة النّظر والفكر في القوة والاستحكام، وبلوغ الثقة فيه غاية التمام، كما قالوا: ليس الحَبْرُ كالمعانيّة، ولا الظنُّ كاليقين، فلهذا يحصل بها العلم هذا الأنس أعني الأنس من جهة الاستحكام والقوة"^(٧٦).

أدى انتقال الحاجّ إلى هذه الكلّية عبر التمثيل إلى تطابق مرحلة إنتاج المعرفة- هنا- مع ما سبقها من مراحل؛ لذلك بدت- هذه المقدمة- وكأنها حجة ظاهرة "تكتسب قوتها من مصدرها، ومن مصادقة الناس عليها وتواترها"^(٧٧)، وهو ما يجعلها مقدمة حجاجية تحقق ما يرنو

(٧٥) خزانة الأدب، ٢/١٧٩-١٨٠.

(٧٦) أسرار البلاغة في علم البيان، عبدالقاهر الجرجاني، تعليق وإيضاح محمد عبدالعزيز النجار، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ١١٥-١١٦.

(٧٧) في بلاغة الخطاب الإنشائي- مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، د. محمد العمري، أفريقيّا الشرق، ط ٢، ٢٠٠٢م، ص ٩٠.

إليه المحاجّ يحمل السامع على الاقتناع، لأن بناء صورة الذات وصورة السامع على النحو المشار إليه سابقا، تجعل بينهما ما يشبه التوافق على كون الأعشى حكماً حازماً، ويعمل المحاج على بناء صورة الذات بطريقة مماثلة للأعشى؛ لذلك اتجه إلى التمثيل في الحكم، كما اتجه الأعشى من قبل (الطويل):

أَعْلَقْتُ قَدْ حَكَمْتَنِي فَوَجَدْتَنِي بِكُمْ عَالِمًا عَلَى الْحُكُومَةِ غَائِصًا
كِلَا أَبْوَيْكُم كَانَ فَرَعًا دَعَامَةً وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحَتْ نَاقِصًا

وهو أيضًا من المتوافق عليه بين الشعارين، فقد قال الفرزدق (الطويل) (٧٨):

أَبْلِغْ أَبَا دَاوُدَ أَيُّ إِبْنُ عَمِّهِ وَأَنَّ الْبَعِيثَ مِنْ بَنِي عَمِّ سَالِمٍ
أَتَدْخِلُ بَيْتَ الْمَلِكِ مَنْ لَيْسَ أَهْلُهُ وَرَيْشُ الذَّنَابِي قَبْلَ رَيْشِ الْقَوَادِمِ

وقال جرير (٧٩):

لَقَدْ كُنْتُ فِيهَا يَا فَرَزْدَقَ تَابِعًا وَرَيْشُ الذَّنَابِي تَابِعَ الْقَوَادِمِ

لم يبق إذن إلا أن يعلن المحاجّ القاضي عن حكمه بعد أن اعتمد التفاوت بين الفروع وإن تشابه الأصل بوصفه مقدمة صغرى في بناء الحكم، ويبقى التساؤل:

هل ينجح المحاجّ في حمل طرفي النزاع على الاقتناع بالصورة التي يبينها للحكم؟

يقسم المحاجّ نص الحكم إلى مرحلتين:

الأولى: يفصل بينهما، فيرفع من شعر جرير، ويخفض من كليب قومه.

في المقابل يخفض من شعر الفرزدق، ويرفع من مجاشع قومه.

الأخرى: يتمثل موقف الشعارين جرير والفرزدق بعد صدور الحكم، ويتحاور معهما.

- نص الحكم والحجاج التوجيهي:

يصوغ المحاجّ المرحلة الأولى من نص الحكم بهذه الصيغة:

١٤- ألا إنما تحظى كليب بشعرها وبالجمد تحظى دارم والأقارغ

(٧٨) ديوان الفرزدق، ص ٥٨٢.

(٧٩) الديوان: ١٠٠٢/٢.

- ١٥- ومنهم رؤوس يُهتدى بصُدورها
 ١٦- أرى الخطفى بَدَّ الفرزدقَ شعْرهُ
 ١٧- فَيَا شاعراً لا شاعرَ اليَوْمَ مثْلُهُ
 ١٨- جريرٌ أشدُّ الشاعرين شَكيمَةً
 ١٩- ويرفع من شعر الفرزدق أنه
 ٢٠- وقد يُجمد السيفُ الدَّدَانُ بجفنه
 ولالأذنانُ قِدماً للرؤوسِ توابِعُ
 ولكنَّ حَيزاً من كُليبِ مُجاشعِ جريرُ
 ولكنَّ في كُليبِ تَواضُعِ
 ولكن علتُهُ الباذخاتُ الفوارعُ
 له باذخٌ لذي الحسيمة رافعُ
 وتلقاه رثاً غمدهُ وهو قاطعُ

تكشف الأبيات عن رغبة المحاجّ في (التسوية) بين جرير والفرزدق، وهو ما يعني أنّ بناء صورة السامع المتشكك الجزع من الحكم الذي كان يشير إليه بالضمير "أنت" ذات حضور قوي في ذهن المحاجّ، فالحظوة تنال كليبا بشعر جرير، ويشرف شعر الفرزدق بقومه دارم والأقارع، ويبقى التساؤل: إلى أيهما كان يشير بالضمير أنت؟

يفسر البيت الخامس عشر هذا الأمر عن طريق تعلق الضمير في "منهم" ب"دارم والأقارع"؛ إذ جعلهم صدر القناة والقوادم في المقابل مثلت كليب الرّج والأذنان. وهو ما يعني أنّ المقدمة الحجاجية التي بناها في الأبيات من (١١-١٣) تتوجه لتغليب الفرزدق على جرير.

ويمكن التحقق من ذلك عبر ربط الخطاب بالتلفظ، حيث يتبين إنّ كل حظوة لشعر جرير تكون نتيجته المحتملة تغليبه على الفرزدق لكن تحدث النتيجة المضادة لذلك عبر الرابط الحجاجي (لكن)، أو ما يسمى بالتناقض الحجاجي في نظرية السلام الحجاجية^(٨٠)، وهو ما تجلّى في الخطاب ثلاث مرات:

- ١- الخطفى بَدَّ الفرزدق شعره- النتيجة المحتملة- تغليب جرير.
 - ٢- فيا شاعراً لا شاعر اليوم مثله- النتيجة المحتملة- تغليب جرير.
 - ٣- جرير أشدّ الشاعرين شكيمة- النتيجة المحتملة- تغليب جرير.
- وكلها تعزز مبدأ التسوية الذي صدر به نصّ الحكم، وما يتعلق بجرير من هذه التسوية

(٨٠) السلام الحجاجية والظواهر الدرجية، ترجمة د. عزالدين المجدوب وتوفيق قريرة، ضمن: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر- آن ريبول، دار سيناترا- المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠م، ٣٠١/١.

قوله: "ألا إثمًا تحظى كليب بشعرها"، لكنّ الرابط الحجاجي يقوم بعمل نتيجة متضادة؛ تؤدي إلى أن يكون جرير المغلب وليس الغالب، يقول:

١- ولكن خيرًا من كليب مجاشع- النتيجة- تغليب الفرزدق.

٢- ولكن في كليب تواضع- النتيجة- تغليب الفرزدق.

٣- ولكن علته الباذخات الفوارع- النتيجة- تغليب الفرزدق.

أما الفرزدق الذي يمثل الشطر الثاني من مبدأ التسوية في قوله: "وبالمجد تحظى دارم والأقارع"، فإنّ ما أقرّ له يتوافق مع النتيجة المحتملة:

يرفع شرف دارم والأقارع شعر الفرزدق- النتيجة المحتملة = النتيجة المتحققة- تغليب الفرزدق.

يجب أنّ نسجّل ملاحظتين:

الأولى: العلاقة الطردية بين كل شاعر وقومه؛ فتغليب كل شاعر هو تغليب لقومه، والعكس صحيح، وهو ما يعني أنّ صورة السامع التي يقع عليها الحكم مباشرة (جرير والفرزدق) هي نفسها صورة السامع الذي يقع عليه الحكم بطريق غير مباشر، كما أشرنا سابقًا في الوحدة الأولى من الخطاب لكن بدخول هذه العلاقة الطردية ليس هناك ما يمنع من توحد السامع (جرير/ قومه كليب) في مقابل (الفرزدق/ قومه دارم).

الأخرى: مقتضى التلفظ هنا أبان عن اهتمام الحجاجّ بالسامع المشكك الجزع، وهو هنا جرير؛ لذلك لجأ إلى التكرار بوصفه وسيلة حجاجية لتثبيت الحكم، فقد كرر تفوق جرير شعراً مع تواضع قومه. وقد أكد منظرو الحجاج أهميته- التكرار- في حضور الفكرة والتشديد على بعض مقاطع الخطاب وإذعان السامع^(٨١).

قد يكشف ربط الخطاب بالسياق عن جانب آخر، فقد أنكر بعض الباحثين هذا الحكم على الصلتان؛ لأنه من وجهة نظرهم فيه "خلط كثير بين شعر الشاعر ومنزله، أو منزلة قومه الاجتماعية، وهذا يفرض خلطاً في معايير ليست من النقد في شيء... معيار عجيب في النقد لا يمت إلى الفن أو الجمال بسبب، وليس لأحد الشعارين يد فيه، ولكنه معيار جرى التفاضل به بين

(٨١) بلاغة الحجاج في الشعر العربي- شعر ابن الرومي نموذجاً، د. إبراهيم عبد المنعم إبراهيم، مكتبة الآداب،

القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١٠٢ وما بعدها.

الشاعرين^(٨٢)، في المقابل أدرك نقاد آخرون قيمة هذا المعيار عن طريق ربطه بالسياق؛ أعني أنّ خطاب الصلتان عوّل على قيمة غير فنية في قضية فنية؛ لأنّ هذا العامل كان بالغ التأثير في خريطة الشعر الأموي التي التبتت فيها العصبية القبلية بالصراع السياسي وبالأحكام النقدية والفنية^(٨٣). يؤكد ربط الخطاب بالسياق ذلك، حيث يمكننا من الربط بين نصّ الحكم وخطابي الادّعاء؛ أي إنّ طبيعة الحكم ترتبط بالدعوى التي من أجلها كان الحكم. وقد كان محور الخلاف القائم بينهما- جرير والفرزدق- أيهما أعلى نسبًا، وأيهما أقدر شعراً في أن يغلب على صاحبه. فقد أنشد جرير:

نفسه لنا بائنا مجدٍ فبان لنا الغلى
وَحَامٍ إِذَا حَمَرَ القَنَا والأشاجعُ
أَتَعْدِلُ أَحْسَاباً كِرَاماً حُمَاهَا
بِأَحْسَابِكُمْ إِنِّي إِلَى اللَّهِ راجِعُ
لَقَوْمِي أَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْكُمْ
وَأوثقُ عِنْدَ المَرْدَفَاتِ عَشِيَّةً
وَأَمْنَعُ جِيرَاناً وَأَحْمَدُ فِي القَرَى
لِحَاقاً إِذَا مَا جَرَدَ السَّيْفَ لَامِعُ
إِذَا اغْبَرَ فِي المَحَلِّ التُّجُومَ الطَّوَالِعُ

وهذا ادّعاء صريح بأن قومه أعلى نسبًا من الفرزدق الذي وضع من شأنهم في أبيات أخرى. في المقابل بدأ الفرزدق ادّعاء مباشرة بدحض ذلك، وإثبات أنّهم الأعلى نسبًا ودونهم كليب، كما ذكر في بعض أبياته، ومنها:

أَتَعْدِلُ أَحْسَاباً لِنَاماً أَدِقَّةً
بِأَحْسَابِنَا إِنِّي إِلَى اللَّهِ راجِعُ
وَكُنَّا إِذَا الجَبَّارُ صَعَّرَ حَدَّهُ
ضَرَبْنَاهُ حَتَّى تَسْتَقِيمَ الأَحَادِعُ
وَنَحْنُ جَعَلْنَا لِابْنِ طَيِّبَةٍ حُكْمَهُ
مِنَ الرُّمَحِ إِذْ نَقَعَ السَّنَابِكِ ساطِعُ
وَكُلُّ فَطِيمٍ يَتَّهَى لِفِطَامِهِ
وَكُلُّ كَلْبِيٍّ وَإِنْ شَابَ راضِعُ
تَرَبَّدَ يَرِوَعٌ بِهِمْ فِي عِدَادِهِمْ
كَمَا زِيدَ فِي عَرَضِ الأَدِيمِ الأَكَارِعُ

(٨٢) دراسات في الأدب الإسلامي والأموي- الشعراء نقادا، عبد الجبار المطلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م، ص ٤١ و ص ٤٦-٤٧.

(٨٣) الشعر الأموي، د. محمد فتوح أحمد، سابق، ص ١٧٥.

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ
 أما الشعر فينظر إليه من جهة وظيفته، هكذا ارتضى صاحبها الادعاء والحكم الشعري
 وفقًا للأعراف المشتركة التي تشير إلى ابتهاج القبائل لنبوغ شاعر من شعرائها ليصون أنسابها، كما
 يقول ابن رشيقي: "كانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر أتت القبائل فهنأتها، وصنعت
 الأطمعة، واجتمع النساء يلعبن بالمزاهر، كما يصنعون في الأعراس، ويتباشرو الرجال والولدان؛ لأنه
 حماية لأعراضهم، وذبح عن أحسابهم، وتخليد لمآثرهم، وإشادة بذكورهم. وكانوا لا يهنتون إلا بغلام
 يولد، أو شاعر ينبغ فيهم، أو فرس تنتج" (٨٤).
 وفقًا لهذا الوعي المشترك من كل الأطراف، أدرك جرير أنه يحمي بشعره قومه فجهدتها
 وهذّبها من الأمثال السائرة الدامغة الأبدية:

وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّاسَ هَرَّتْ كِلَابُهُمْ تَشْتَعِيْعُ إِذْ لَمْ يَحْمِ إِلَّا الْمَشَايِعُ
 وَجَهَّزْتُ فِي الْآفَاقِ كُلِّ قَصِيْدَةٍ شَرُودٍ وَرُودٍ كُلِّ رَكْبٍ تُنَازِعُ
 يُجْرِنُ إِلَى نَجْرَانٍ مَنْ كَانَ دُونَهُ وَيُظْهَرْنَ فِي نَجْدٍ وَهَنَّ صَوَادِعُ
 تَعَرَّضَ أَمْثَالُ الْقَوَائِمِ كَأَنَّهَا نَجَائِبُ تَعْلُو مِرْبَدًا فَتُطَالِعُ
 وردّ الفرزدق مثل هذا القول الذي يكشف عن وعي بالدور الذي تقوم به القصيدة
 (الطويل) (٨٥):

سَتَأْتِيكَ مِنِّي إِنْ بَقِيْتُ قَصَائِدُ يُفَصِّرُ عَنْ تَجْبِيْهَا كُلُّ قَائِلٍ
 هَا تُشْرِقُ الْأَحْسَابُ عِنْدَ سَمَاعِهَا إِذَا عُدَّ فَضْلُ الْفِعْلِ مِنْ كُلِّ فَاعِلٍ
 وقوله (الطويل) (٨٦):

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يدافع عن أمثالهم أنا أو مثلي
 يمكن القول - في ضوء هذا السياق - إنّ الخطاب بيني الحكم وفقًا لقيم مشتركة بين

(٨٤) العمدة، مرجع سابق، ٥٣/١.

(٨٥) ديوان الفرزدق، ص ٤٥٥.

(٨٦) نفسه، ص ٤٨٨.

السامع والمُحاجّ أقرّت بمبدأ التفاوت في الأنساب وقدمته معياراً على غيره من المعايير في التفاضل، بما في ذلك الشعر؛ لذلك جاء نصّ الحكم من المُحاجّ متسقاً مع هذه القيم، وأنّ هذا الاتساق تمّ في مستوى ربط الخطاب بالتلفظ، وكذلك في مستوى ربط الخطاب بالسياق.

جاء نصّ الحكم- في الوقت ذاته- مبنياً على ما طرحه في مقدمته الحجاجية التي سبقت نص الحكم، ومقدمته الصغرى الأخرى التي ختم بها هذا التوجيه الحجاجي؛ فأى قيمة لسيف يبدو جميلاً في غمده، حتى إذا ما خرج من غمده بان أنه سيف كهام لا يقطع؛ أي إنّه بدأ بتمثيل خطابي، وختم نصّ حكمه بما، والتمثيل إذا جاء في أعقاب المعاني كما يقول عبدالقاهر: "رفع من أقدارها، وشبّ من نارها، وضاعف قواها في تحريك النفوس لها، ودعا القلوب إليها، واستثار لها من أفاصي الأفئدة صبايةً وكلفاً، وقَسَرَ الطَّبَاعَ على أن تُعطيها محبةً وشغفًا... وإن كان حجاجاً كان بُرهانه أنور، وسلطانه أقهَر، وبَيَّانه أجمَر" (٨٧).

ويبقى التساؤل: هل يكتفي المُحاجّ بهذا الحجاج التوجيهي؟

أقصد أنه يكتفي هنا ببناء الحكم وفقاً لصورة المُحاجّ؛ لأنّ الحجاج التوجيهي يتعلق بالمتكلم فقط (٨٨). من المؤكّد أن الإجابة بالنفي، فقد تمثّل مواقف جرير والفرزدق بعد نصّ الحكم، وهو ما تكشف عنه الفقرات القادمة.

نصّ الحكم والحجاج التقويمي:

أراد المُحاجّ أراد أن يتّوجّ صور التفاعل الخطابي بينه وبين السامع بالحجة المقوّمة، ولم يكتف بالحجاج التوجيهي، وهي "دليل يأخذ بالفعالية التخاطبية في تعلقها بالمتكلم وبالمتستمع معاً؛ أي دليل يأخذ بمبدأ التفاعل الخطابي" (٨٩).

وقد صاغ المُحاجّ هذه الحجة التقويمية شعراً في خاتمة خطابه:

٢١- يُنَاشِدُنِي التَّصَرُّ الْفَرَزْدَقِيُّ بَعْدَمَا أَلْكْتُ عَلَيْهِ مِنْ جَرِيرٍ صَوَاقِعُ

(٨٧) أسرار البلاغة في علم البيان، عبدالقاهر الجرجاني، تعليق وإيضاح محمد عبدالعزيز النجار، سابق، ص ١٠٨-

١٠٩.

(٨٨) اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د. طه عبدالرحمن، سابق، ص ٢٥٩.

(٨٩) نفسه، ص ٢٦٥.

٢٢- فُؤِلْتُ لَهُ إِنِّي وَنَصْرَكَ كَالَّذِي يُتَيَّبْتُ أَنْفًا كَشَّمْتُهُ الْجَوَادِعُ

٢٣- وَقَالَتْ كَلَيْبٌ: قَدْ شَرَّفْنَا عَلَيْهِمْ فُؤِلْتُ لَهَا: سُدَّتْ عَلَيْكَ الْمَطَالِعُ

يتوقع المحاجج موقف السامع من الحكم، ويتمثله، فيحدث ما يسمى بازدواج المحاجج، وازدواج السامع، أما المحاجج فيتحقق بالانشقاق الاعتباري لذاته، فتكون ذاته^(٩٠):

١- ظاهرة "تستقل بمبادرة الادعاء"، وهي التي ظهرت في كل المراحل الحجاجية السابقة.

٢- باطنة "تجواب السامع على ما يمارسه من اعتراض على الحكم"، وهي التي تظهر في الأبيات الأخيرة (٢١-٢٣).

في الجهة الأخرى يتزوج السامع أيضًا، إلى:

١- ذات ظاهرة "تستقل بمبادرة الاعتراض"، وهي التي تمارس دورها في الأبيات من (٢١-٢٣) حيث مناشدة الفرزدق له برفع شعره، ومناشدة جرير له برفع قومه.

٢- ذات باطنة "تشارك مع ذات المتكلم في ممارسة الادعاء"، وهي الصورة التي بناها المحاجج للسامع عبر مراحل الخطاب المختلفة.

يكشف هذا المحاجج التوجيهي عن محاولات لم تنقطع من المحاجج لتقويض صورة السامع المتشكك الجزع؛ لأنها الصورة التي تهدد صورته- صورة الحكم الحازم العدل- التي بناها المحاجج. يتجلى ذلك في هذا الخطاب التقويمي المكوّن من ثلاثة أبيات، يستأثر الفرزدق ببيتين يناشد فيها المحاجج برفع شعره، وقد "ألحت عليه من جرير صواقع"، لكنه يرده عن طريق التشبيه بين حاله وقد صعقه جرير، وحال الأنف وقد استئصلت، وتحاول الرجوع مرة أخرى، وهو نوع من القياس الخطابي، والقياس الخطابي "ضرب من التعبير يقوم على التمويه والمغالطة من أجل إقناع السامع أو المخاطب بغير ما هو حق، أو ما هو قائم بالفعل"^(٩١).

ولنا أن نتساءل: إلى أيهما قصد المحاجج؟ أهو نوع من التمويه والمغالطة أنّ جريرًا جدع أنف الفرزدق، والأنف مقياس العزة والإباء عند القبائل، أم أنّه قائم بالفعل. ولا يمكن أن نغفل عن دلالات فعل المناشدة في هذا الخطاب التفاعلي؛ لأنه مرتبط بتصورات الشعراء.

(٩٠) انظر في تفصيل ذلك: اللسان والميزان، ص ٢٦٥.

(٩١) التعبير البياني رؤية بلاغية نقدية، د. شفيق السيد، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٥م، ص ٨٩.

يبدو لي أنّ جريراً قد حظي بهذا الثقل من موقع الفاعل الدلالي، وهو مغاير لموقع الفاعل النحوي، والثقل يتمثل في كونه فاعلاً والفرزدق مفعولاً، وهو ما تحقق هنا "ألحّت عليه من جرير صواقع"، وتحقق في الحجاج التوجيهي "أرى الخطفى بدّ الفرزدق شعره". وهو ما يعني أنّ الحجاج يريد أن يقر واقعا من موقع الرائي، لكن مع ذلك فإنّ استأثر الفرزدق ببيتين للدفاع عمّا لحق به من حكم، واختيار الأنف المهشم من جرير، قد يوهم السامع أنّ الحكم ألحق ضرراً بالفرزدق أكثر ممّا لحق بجرير، خاصّة أنّه اكتفى - الحجاج - أن يأتي في بيت واحد من الشعر، وأن ينسب فعل القول إلى كليب وليس إلى جرير "وقالت كليب: قد شرفنا عليهم".

وهو نوع من الترضية لجرير الذي لا يلحقه الأذى في موقع المفعولية؛ لأنه ينصب على قومه، ويكتسب ثقلا في موقع الفاعلية، على عكس الفرزدق الذي يلحقه الأذى في موقع المفعولية، ويكتسب قومه ثقلا في موقع الفاعلية. وهو ما يعني أنّ الحجاج لا يزال متشككاً في السامع جرير، وأنّه قد يجزع من الحكم؛ لأننا كما قدمنا الشاعر في حالة تطابق مع قومه. وإذا كانت هذه المباحثة النقدية أو المحاورة التي ظهر فيها أصوات السامعين جرير والفرزدق ومعهما الحجاج الهدف منها يفترض أن يوجهها هدف مشترك^(٩٢) فإنّ هذا الهدف هو الاقتناع بالحكم وفقاً لكل المراحل الحجاجية السابقة. وقد حرص الحجاج في هذه المحاورة أن يؤكد منطوق حكمه السابق في الأبيات من (١٤ - ٢٠)؛ من ثم كانت هذه الأبيات حجة قوية على حمل السامعين على التسليم بما حكم، وما يحافظ عليه الحجاج منذ البيت الأول هو صورة الحكم الحازم؛ أي إنّه بهذا الحجاج التقويمي يريد أن يكمل بناء صورة الذات في أزهى صورها، وهي إذعان السامع لكل ما سبق؛ لأنه إقرار بمبدأ الحكم الحازم العادل.

لكن هل تنهض الحجة المقومة دليلاً يمكن الاسترشاد به في رصد ما إذا كان الحجاج قد نجح في خطابه الحجاجي أم لا؟

يجب تأكيد أن نجاعة الخطاب القضائي لا تتحقق في هذه الصورة المثلى لتراضي الطرفين؛

(٩٢) انظر في ذلك: الحجاج والمغالطة من الحوار في العقل إلى العقل في الحوار، د. رشيد الراضي، دار الكتاب

الجديدة المتحدة، الجزائر، ٢٠١٠م، ص ٧٤-٧٥.

لذلك أدرك المحاجّ من البداية أن هناك من يرضى، وهناك من يجزع، ويبقى التساؤل المشروع بعد هذه المراحل الحجاجية التي تجلّى فيها المحاجّ و السامع المتخيّل في هذا الخطاب الحجاجي القضائي في سياق تفاعلي:

هل حقق المحاجّ النجاعة المنشودة من خطابه الحجاجي بما تضمنه من مبادئ حجاجية وحجج متنوعة مصوغة عبر روابط حجاجية متنوعة؟

(٤)

- الخطاب والنجاعة:

- من مظاهر النجاعة الالتفات إلى الحكم:

أشرت إلى أنّ خطاب التحكيم الشعري في النقائض ذو خصوصية، تتمثل في أنّ السامع إذا لم يلتفت إلى المحكّم عدّ هذا سقوطاً شعرياً له، واستهانة بقدره وتحكيمه، بل في سياق أعمّ إذا أعرض السامع (جرير أو الفرزدق) عن شاعر تعرض لأحدهما أو كليهما لم يرتفع إلى طبقتهما. ويروي ابن رشيّق في باب من رغب من الشعراء عن ملاحاة غير الأكفأ أخباراً كثيرة، منها ما ذكره من أن بشار بن برد تعرّض لجرير، وهجاه غير مرة، ولم يلتفت إليه الأخير، فقال بشار: "ولم أهجه لأغلبه، ولكن ليحبيني فأكون من طبقته، ولو هجاني لكنت أشعر الناس" (٩٣). أمّا على مستوى التحكيم الشعري فيمكن أنّ ندلل عليه بتحكيم اللعين المنقري، إذ أنشد (٩٤):

سأحكم بين كلب بني كليب وبين القين قين بني عقال
فإن الكلب مطعمه خبيث وإن القين يعمل في سفال
وقد حسر البعيث وأعدته لقيمات المناخر والسبيل
ويترك جده الخطفى جرير ويندب حاجباً وبني عقال

ويروي ابن سلام عن يونس قوله: "فلم يلتفتنا لفته، وأراد أن يذكره فيرفعه ذلك" (٩٥)،

فأنشد:

(٩٣) العمدة، ابن رشيّق، سابق، ٩٩/١.

(٩٤) انظر في ذلك:

-الشعر والشعراء، ابن قتيبة، مرجع سابق، ٤٩٩/١.

-طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، سابق، ٤٠٢/١-٤٠٣.

-شرح كتاب الوحشيات- الحماسة الصغرى لأبي تمام، الأوحّد تلميذ أبي منصور الجواليقي، تحقيق د. محمد مصطفى أبوشوارب، د. محمد غريب، مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، ٢٠١٤م، ص ١٦١.

(٩٥) طبقات فحول الشعراء، سابق، ٤٠٣/١.

فما بقياً على تركماني ولكن خفتما صرد النبال
 إن أول مظاهر نجاعة الخطاب- إذن- تكمن في هذا الالتفات، فهل التفت السامع إلى
 خطاب الصلتان؟

ما ورد إلينا من مرويات، تؤكد التفات جرير والفرزدق (موضوع التنازع) لحكم الصلتان
 العبدى، مع اختلاف في ألفاظ هذا الالتفات، وهو أمر معهود في التراث العربي، وهو ما يعني أن
 المحكمن إليه عدًا الصلتان العبدى في طبقتيهما، فردًا عليه، فقد روى ابن سلام عن الفرزدق أنه
 قال: "أما الشرف فقد عرفه وأما الشعر، فما للبحراني والشعر؟!"^(٩٦)، أما جرير فقد أرسل مثله
 السائر^(٩٧):

أقول ولم أملك سوابق عبيرة متى كان حكم الله في كرب النخل
 فقال الصلتان:

أعيرتنا بالنخل أن كان ما لنا لود أبوك الكلب لو كان ذا نخل
 فاعترضه خليلد عينين، من أهل هجر، فقال:

وأى نبي كان في غير قريّة وما الحكم يا ابن اللؤم إلا مع الرسل
 وقال جرير:

فخل الفخر با ابن أبي خليل وأد خراج رأسك كل عام
 لقد علقتم يمينك رأس ثور وما علقتم يمينك باللجام

تشير رواية أخرى عن المبرد إلى سقوط الصلتان العبدى من جهة أنه لم يرد على جرير بعد
 أن انتقد حكمه، وهي في كل الأحوال لا تنفي السابقة بل تؤكدها، وهي رواية ردها صاحب
 الخزانة، وقد أورد شعر جرير بألفاظ مغايرة، ونصّ الرواية "قال المبرد: قال أبو عبيدة: فأما الفرزدق

(٩٦) طبقات فحول الشعراء، ٤٠٣/١.

(٩٧) انظر في ذلك:

- طبقات فحول الشعراء، ٤٠٤/١.

- سمط الآلي في شرح أمالي القالي، سابق، ٧٦٦/٢.

- ديوان جرير، ٥٧٧-٥٧٨.

فرضي حين شرفه عليه وقومه على قومه وقال: إنما الشعر مروءة من لا مروءة له، وهو أخس حظ الشريف؛ وأما جرير فغضب من المنزلة التي أنزله إياها، فقال يهجو "وهو أحد بني هجرس":
أقول ولم أملك سوابق عيرة: متى كان حكم في بيوت الهجارس
فلو كنت من رهط المعلى وطارق قضيت قضاءً واضحاً غير لابس
قال: والمعلى أبو الجارود أو جده؛ وطارق: ابن النعمان من بني الحارث بن جذيمة، وأم المنذر بن الجارود بنت النعمان. وقال جرير أيضاً:
أقول لعيني قد تحدر ماؤها متى كان حكم الله في كرب النخل

فلم يجبه الصلتان فسقط. أقول: قد أجابه الصلتان بقوله:
تعيرنا بالنخل والنخل مالنا وود أبوك الكلب لو كان ذا نخل!
وأبي نبي كان من غير قربة! وهل كان حكم الله إلا مع الرسل
وقيل: هما لخليد عيين. أحد بني عبد الله بن دارم، وكان ينزل في قرية بالبحرين يقال لها عيين؛ كذا في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري^(٩٨).

السامع بين راضٍ وجازع من الحكم :

يجب التأكيد أنّ السامع المعني- هنا- هو الذي يقع عليه الحكم مباشرة (جرير والفرزدق)، وقد فرقت الدراسة بينه وبين من لا يقع عليه الحكم بطريق مباشر (قومهما)، ثمّ تبين أثناء تحليل نص الحكم حججاً أهمها يندرجان في جديلة واحدة (الشاعر وقومه)، وهناك سامع ثالث كويتي نفرد له حديثاً خاصاً. فما الذي يمكن أن نستخرجه من الروايات السابقة حول موقف السامع؟

يتبين لنا من الروايات السابقة ملاحظتان، تؤكد نجاعة خطاب المحاج، تضاف إلى ما سبقه من أهمية الالتفات إلى الحكم بوصفه مظهرًا من مظاهر النجاعة. أما الملاحظتان فهما:
١- هناك طرف رضي بالحكم، وهو الفرزدق، وهو في الوقت ذاته الذي غلبه المحاج، تمثل هذا الرضا

(٩٨) خزنة الأدب، عبدالقادر البغدادي، سابق، ١٧٦/٢-١٧٧.

في المقياس الذي احتكم إليه المحاجّ، وهو مقياس "التفاوت" بين الأصول والفروع في الأنساب، حيث لا تستوي "الحيتان والضفادع... إلخ". فقد عدّ السامع/ الفرزدق تشريف قومه معرفة تستحق الإشادة "أما الشرف فقد عرفه"، وهو الجانب الأول المتعلق بالحكم.

أما الجانب الثاني من الحكم المتعلق بقيمة شعر الفرزدق قياسًا إلى جرير، ففيه روايتان؛ الأولى: تقبل هذا الحكم ضمناً "إنما الشعر مروءة من لا مروءة له، وهو أخس حظ الشريف". وتكمن دلالة الرضا هنا من جانبين: الأول: تأكيد شرفه بشرف قومه، من ثمّ فهي لا تنفي الوظيفة الاجتماعية للشعر الذي ينهض به الفرزدق. الثاني: أنّها تؤكد ضمناً خسة الطرف الآخر/ جرير في النزاع؛ لأنّها تؤكد أنّه لم ينل هذا الشرف ومن ثمّ فكل الوظائف المنوطة بشعره نحو قومه تسلب ضمناً.

أما الرواية الأخرى فتشير إلى عدم الرضا من الحكم المتعلق بشعر الفرزدق التي وردت في قوله: "وأما الشعر، فما للبحراني والشعر؟!"، وقد يبدو مقبولاً أن يرفض الفرزدق هذا الحكم، وهو ما توقعه المحاجّ أيضاً، وإلا فما معنى أن يناشده الفرزدق برفع شعره، لكن الرضا هنا جاء مقروناً بربط المحاجّ بقومه في منطقة البحرين، وهو قران مقبول أيضاً إذا علمنا أنّ جريرا بعد ذلك اعتمده، لكنه يثير إشكالات أخرى أهمها لقد ردّ الصلتان ونفر من قومه كما تبين في الروايات السابقة على نفي جرير لحكم "كرب النخل/ أهل البحرين"، فلماذا لم يحدث هذا الأمر مع الفرزدق؟ ونذكر أيضاً ما ذكرناه عن تواعد زياد الأعجم (وهو من أهل البحرين/ عبدالقيس) للفرزدق، فهل هاب الفرزدق ذلك؟ أم أنّه كان ينوي مهاجمة الصلتان وحكمه فتوعده زياد؟ قد لا تسعنا الروايات والنصوص بالقطع في هذا الحكم، لكن قانون المناقرات/ المشترك المعرفي أنّ الحكم لا يقتصر على جانب دون آخر، وقد كان الحكم في قريش يحكمون في الأنساب والأشعار، ولم تكن لهم مكانة في الشعر تضاهي مكانة المحتكمين إليهم، وهو الحال في عبدالقيس فقد كان شعرها قليلاً قياساً إلى غيرها من الشعراء. لعلّ في تمثّل صورة السامع الآخر/ الجازع ما يسعنا على الاهتداء.

٢- يوجد طرف جزع من الحكم، وهو جرير، وهو في الوقت ذاته المغلّب في الخطاب، وقد سعى المحاجّ أن يقوِّض هذا الجزع، مرة وهو بيني صورة الذات، ومرة وهو بصنع صورة السامع، وثالثة وهو بيني الحكم، لكنّ السامع لم يرض بالحكم، وعصّدت كل الروايات هذا الرضا بطرق مختلفة، لكنّ هذه الطرق ليست من معين واحد، كما يبدو لي؛ وما يعينني هو أثر ذلك على

المسار التفاعلي بين جرير الجزع والصلتان الحازم العادل، وهو ما يدفعنا إلى مناقشة الروايتين.

أما الرواية الأولى فقد ورد فيها جواب جرير:

أقول ولم أملك سوابق عبرة متى كان حكم الله في كرب النخل
والقسم الأول تشترك فيه الروايتان حيث الدموع المنهمرة جزعاً من الحكم، لكن القسم
الثاني المصوغ بالاستفهام الاستنكاري يشير إلى وعي جرير بخطورة هذا الحكم؛ لذلك يعمد في هذا
القول المركز "متى كان حكم الله في كرب النخل" أن يقوِّض المبدأ الحجاجي العام أو حجة الحجج؛
لأنه لا ينفي جزئيات الحكم أو المقياس المحتكم إليه، بل ينفي المبدأ العام الذي ارتكز عليه كل هذا.
فقد نفى الحكم عن "كرب النخل" وهو ما يقتضي بالضرورة أنه لم يدع للتحكيم "أتني تميم"، ولم
يكن بينهم شروط عقد للحكم فيقوض قوله " لا أقلكما"، وكل ما خلعه الحاج على نفسه في بناء
صورة الذات من صفات الحزم والعدل "وإني لبالفصل المبين قاطع/ وما لتميم في قضائي راجع/
وليس لحكمي آخر الدهر راجع". وهو ما أثار غضب الحاج ونفر من قومه، فردوا عليه قوله، ولم
يتطرق السامع أو الحاج في جزئيات الحكم، أو رفع الفرزدق إمعاناً في النيل منه. وهي في رأيي رواية
تناسب صورة السامع الجزع من الحكم سواء أكانت المتداولة في التصور السابق للخطاب أو في
الصورة المصنوعة له أثناء الخطاب، وتناسب كذلك صورة الحاج الذي أدرك خطورة مثل هذا
السامع فعمل على تقويضه بطرق مختلفة في الخطاب.

أما الرواية الأخرى، فقد جاء جواب جرير على الحكم في قوله:

أقول ولم أملك سوابق عبرة: متى كان حكم في بيوت الهجارس
فلو كنت من رهط المعلى وطارق قضيت قضاءً واضحاً غير لابس
وهي تجزع من الحكم كسابقتها بهذه الدموع، وتقوم في شطرها الثاني من البيت الأول
على الاستفهام الاستنكاري الراض للحكم، لكنّه رفض غير مقوِّض لحكم قبيلة عبدالقيس كافة،
بل هو مقوِّض لفرع من فروعها وهو "بيوت الهجارس"، وداعم لفرع من فروعها، وهو "رهط المعلى
وطارق". يجب التوضيح أولاً أنّ الحاج كما سبق ذكر اسمه هو: "فتم بن خبيبة بن قثم بن كعب بن
سلمان بن عبيد بن عبدالله بن عمرو بن هجرس بن ثعلبة بن عامر بن ظفر بن الدبل بن عمرو بن
وديعة بن لكيز". أما المشار إليهما فهما يلتقيان مع الحاج عند "وديعة بن لكيز" فهم من أبناء

أثمار (٩٩).

ويبدو طريقًا أن جريرا يحتكم إلى المقياس الذي احتكم إليه الصلتان، وهو التفاوت في الأنساب، وإن صحت هذه الرواية، فهي تؤكد نجاعة المحاج لا محالة؛ لأنها توافق ضمناً المقياس الذي احتكم إليه المحاج.

ويمكن القول إجمالاً إن الروائتين تذهبان إلى نجاعة الخطاب؛ أما الأولى فنجاعتها من الصورة المرسومة للسامع في ذهن المحاج، وأما الثانية فنجاعتها من صحة المقياس الذي أقرّ به السامع، واعتمده المحاج.

يبقى لنا أن نبحث عن مدى تحقق نجاعة الخطاب مع سامع آخر كان يتوجه إليه المحاج بالحكم "وليس لحكمي آخر الدهر راجع"، وهو الحكم المعنى بسلامة إجراءات التحكيم الشعري/القضائي، وهو ما يمكن الكشف عن مدى تحققه أم لا عبر تداولية الخطاب. فهل تحقق للمحاج/الصلتان ذلك؟

الإجابة بالإثبات، فعلى الرغم من اختلاف الناس بين جرير والفرزدق وأيهما أشعر، فقد كان لحكم الصلتان حضوره المباشر.

تبدى ذلك مع تجاوب شاعر عبدالقيس "أحمر بن غدانة" مع أبيات الصلتان العبدى، قال (١٠٠):

علام تعنى يا جرير وقد قضى أخو عصر: أن قد علاك الفرزدق
وإنّ امرأ سوّى كليياً بدارم وسوّى جريراً بالفرزدق أحقق
وتجاوب مع الحكم- لاحقاً- الأخطل مؤكداً أنهما حكماه، ومؤيداً نص التحكيم،
قال (١٠١):

(٩٩) انظر في تفصيل هذه الأنساب: شعراء عبدالقيس في العصر الجاهلي جمع وتحقيق ودراسة، د. عبدالحميد المعيني، مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، ٢٠٠٠م، ص ١٣-١٦.
(١٠٠) طبقات فحول الشعراء، ١/٤٣٧-٤٣٨.
(١٠١) ديوان الأخطل، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤م، ص ٣٤٤.

ولقد تقايستم إلى أحسابكم وجعلتم حكماً من الصلتان
فإذا كليب لا يساوي دارماً حتى يساوي حصرم بأبان
وإذا جعلت أباك في ميزانهم رجحوا وشال أبوك في الميزان
وإذا وردت الماء كان لدارم عفواته وسهولة الأعطان

وهو ما يعني أن لهذا النص امتداداً في هذه الظاهرة الشعرية/ النقائض التي امتدت بعد ذلك لتشمل الأخطل مع جرير .

كما ظهرت سيرورة هذا الحكم، وإن حجب اسم الصلتان، كما يمكن أن ندلل بقول مروان بن أبي حفصة (الكامل)(١٠٢):

دَهَبَ الْفَرَزْدَقُ بِالْفَخَارِ وَإِنَّمَا حُلُوُ الْقَصِيدِ وَثُرَّةُ الْجَرِيرِ
وهو ما يجعلنا نخلص عبر هذا التحليل إلى أنّ الحجاج التفاعلي أثمر نجاعة الخطاب، وأنّ خطاب الصلتان العبيدي حقق ما يرنو إليه نحو كل السامعين الذين قصدهم في خطابه.

(١٠٢) شعر مروان بن أبي حفصة، جمعه وحققه وقدم له د. حسين عطوان، دار المعارف، ط٣، سلسلة ذخائر العرب-٤٩، القاهرة، د.ت.، ص ٥٥.

المصادر والمراجع

- ١- أسرار البلاغة في علم البيان، عبد القاهر الجرجاني، تعليق وإيضاح محمد عبدالعزيز النجار، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ٢- أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، د. حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ٣- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، أشرف على التحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠م.
- ٤- ألقاب الشعراء فيما عرفوا به من أبيات قالوها أو قيلت فيها، بشار بكور، دار الفكر المعاصر - لبنان، دار الفكر - دمشق، ١٩٩٩م.
- ٥- بحوث في البلاغة الجديدة: القضايا والتحويلات - من تقنيات الجدل إلى إيطيقا الاختلاف، د. علي الشبعان، مكتبة المتنبى، الدمام، ٢٠١٢م.
- ٦- البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، د. قدور عمران، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، ٢٠١٢م.
- ٧- بلاغة الإقناع في المناظرة، د. عبداللطيف عادل، منشورات: ضفاف - بيروت، الاختلاف - الجزائر، دار الأمان - الرباط، ٢٠١٣م.
- ٨- بلاغة التوصيل وتأسيس النوع، د. ألفت كمال الروي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة كتابات نقدية - ١١٢، القاهرة، يوليو ٢٠٠١م.
- ٩- بلاغة الحجاج في الشعر العربي - شعر ابن الرومي نموذجًا، د. إبراهيم عبدالمنعم إبراهيم، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ١٠- بلاغة الحجاج في الشعر العربي القديم - حجاج الشاعر شفيعا ومحرضا، د. محمد سيد علي علي عبدالعال، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٤م.
- ١١- تحليل الخطاب السردى - وجهة النظر والبعد الحجاجي، د. محمد نجيب العمامي، مسكيلباني للنشر - كلية الآداب والفنون الإنسانية بمنوبة، تونس، ٢٠٠٩م.
- ١٢- التطور والتجديد في الشعر الأموي، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٧، د.ت.
- ١٣- التكرار اللفظي في شعر النقااض - جرير والفرزدق نموذجًا دراسة أسلوبية، مختار سويلم، رسالة ماجستير مخطوطة، كلية الآداب واللغات - جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٩ -

٢٠١٠م.

١٤- الحجاج، كريستيان بلانتان، ترجمة د. عبدالقادر المهيري، دار سيناترا- المركز الوطني للترجمة،

تونس، ٢٠٠٨م.

١٥- الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، د. عبدالله صولة، دار الفارابي- بيروت

و كلية الآداب والفنون بمنوبة- تونس، ط٢، ٢٠٠٧م.

١٦- الحجاج مدخل نظري تاريخي، د. محمد الولي، ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته- دراسات

نظرية وتطبيقية محكمة في الخطابة الجديدة، تحرير وإشراف د. حافظ إسماعيلي علوي، ابن النديم

للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون- الجزائر بيروت، ٢٠١٣م.

١٧- الحجاج والقانون، عبدالسلام إسماعيلي علوي، ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته- دراسات

نظرية وتطبيقية محكمة في الخطابة الجديدة، تحرير وإشراف د. حافظ إسماعيلي علوي، ابن النديم

للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون- الجزائر بيروت، ٢٠١٣م.

١٨- الحجاج والمغالطة من الحوار في العقل إلى العقل في الحوار، د. رشيد الراضي، دار الكتاب

الجديدة المتحدة، الجزائر، ٢٠١٠م.

١٩- خزنة الأدب ولباب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح

عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

٢٠- الخطاب التفاعلي تأليف ك.ك. أوركويوني، عرض: حاتم عبيد، مجلة فصول، ع٧٧، مصر،

٢٠١٠م.

٢١- الخطاب السجالي في الشعر العربي- تحولاته المعرفية ورهاناته في التواصل، د. عبدالفتاح أحمد

يوسف، دار الكتاب الجديدة، طرابلس- ليبيا، ٢٠١٤م.

٢٢- دراسات في الأدب الإسلامي والأموي- الشعراء نقادا، د. عبدالجبار المطلبي، دار الشئون

الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٦م.

٢٣- دلالة الحضور في الإحالة المقامية- المشيرات المقامية نموذجاً، نرجس باديس، ضمن ندوة:

الإحالة وقضاياها في ضوء المقاربات اللسانية والتداولية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة

القيروان، مسكيلياني للنشر، تونس، ٢٠٠٨م.

٢٤- دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي،

- القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٤ م.
- ٢٥- دور المخاطب في إنتاج الخطاب الحجاجي، حسن المودن، ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته - دراسات نظرية وتطبيقية محكمة في الخطابة الجديدة، تحرير وإشراف د. حافظ إسماعيلي علوي، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون - الجزائر بيروت، ٢٠١٣ م.
- ٢٦- الديباج، أبو عبيدة، تحقيق عبدالله الجربوع وعبدالرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١ م.
- ٢٧- ديوان الراعي النميري، شرح د. واضح الصمد، دار الجليل، بيروت، ١٩٩٥ م.
- ٢٨- الديوان، جرير، ت. نعمان محمد أمين طه، سلسلة ذخائر العرب (٣٤)، دار المعارف، مصر، د. ت.
- ٢٩- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧ م.
- ٣٠- ديوان الأختل، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤ م.
- ٣١- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد البكري، نسخه وصححه وحقق ما فيه عبدالعزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- ٣٢- السلام الحجاجية والظواهر الدرجية، ترجمة د. عزالدين المجدوب وتوفيق قريرة، ضمن: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشر - آن ريبول، دار سيناترا - المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠١٠ م.
- ٣٣- شرح كتاب الوحشيات - الحماسة الصغرى لأبي تمام، الأوحى تلميذ أبي منصور الجواليقي، تحقيق د. محمد مصطفى أبوشوارب، د. محمد غريب، مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، ٢٠١٤ م.
- ٣٤- شرح نقائض جرير والفرزدق برواية السكري عن ابن حبيب عن أبي عبيدة، تحقيق د. محمد إبراهيم حور ود. وليد خالص، المجمع الثقافي، الإمارات، ط ٢، ١٩٩٨ م.
- ٣٥- الشعر الأموي، محمد فتوح أحمد، دار المعارف، مصر، ١٩٩١ م.
- ٣٦- شعر البصرة في العصر الأموي - دراسة في السياسة والاجتماع، د. عون الشريف قاسم، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٢ م.

- ٣٧- شعر الصلطان العبدى (جمع وتحقيق ودراسة)، علي ارشيد المحاسنة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، مج ١١، ٦٤، ١٩٩٦م.
- ٣٨- شعر مروان بن أبي حفصة، جمعه وحققه وقدم له د. حسين عطوان، دار المعارف، ط٣، سلسلة ذخائر العرب-٤٩، القاهرة، د.ت.
- ٣٩- شعراء عبدالقيس وشعرهم في العصرين الإسلامي والأموي، جمع وتحقيق د.عبدالحميد المعيني، مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، ٢٠٠٠م.
- ٤٠- شعراء عبدالقيس وشعرهم في العصر الجاهلي، جمع وتحقيق د.عبدالحميد المعيني، مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، ٢٠٠٠م.
- ٤١- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.
- ٤٢- الصلطان العبدى- حياته وشعره، د. محمود علي مكى، ضمن: دراسات عربية وإسلامية مهدا إلى أديب العربية الكبير أبي فهر محمود شاكر بمناسبة بلوغه السبعين ١٩٧٩م، نشرت بالقاهرة، ١٩٨٢م.
- ٤٣- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، الهيئة العامة لقصور الثقافة- سلسلة الذخائر (٧٢)، مصر، ٢٠٠١م.
- ٤٤- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق، تحقيق د. عبدالحميد هندواوي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ٤٥- العوامل الحجاجية في اللغة العربية، د. عز الدين الناجح، مكتبة علاء الدين للنشر والتوزيع، صفاقس- تونس، ٢٠١١م.
- ٤٦- في بلاغة الخطاب الإقناعي- مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، أفريقيا الشرق، ط٢، ٢٠٠٢م.
- ٤٧- في تحليل الخطاب، د.حاتم عبيد، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣م.
- ٤٨- في الشعر الأموي دراسة في البيئات، د. يوسف خليف، دار غريب، مصر، د.ت.
- ٤٩- في الشعر الأموي- قراءة في الإبداع ونقد الإبداع، د. محمد أحمد العزب، دار والي للنشر، المنصورة، ١٩٩٩م.
- ٥٠- القانون والتداوليات- الحجاج القانوني، بول دوبوشي، تر حافظ إسماعيلي علوي ونبيل موميد،

- علامات، المغرب، ع ٣١.
- ٥١- لسانيات الخطاب وأنساق الثقافة- فلسفة المعنى بين نظام الخطاب وشروط الثقافة، د. عبدالفتاح أحمد يوسف، الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، الجزائر- بيروت، ٢٠١٠م.
- ٥٢- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، د. طه عبدالرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- بيروت، ١٩٩٨م.
- ٥٣- اللغة والحجاج، أبوبكر العزاوي، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط ٢، ٢٠٠٩م.
- ٥٤- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م.
- ٥٥- مدخل إلى بلاغية وحجاجية الخطاب القضائي، د. جميل عبدالمجيد، ضمن: الحجاج مفهومه ومجالاته- دراسات نظرية وتطبيقية محكمة في الخطابة الجديدة، تحرير وإشراف د. حافظ إسماعيلي علوي، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية ناشرون- الجزائر بيروت، ٢٠١٣م.
- ٥٦- معجم الشعراء، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، الهيئة العامة لقصور الثقافة- سلسلة الذخائر (٩٣)، مصر، ٢٠٠٣م.
- ٥٧- المنافرات في الأدب الجاهلي، فاطمة حمد ناصر، ماجستير مخطوطة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١م.
- ٥٨- منهج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط ٣، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.
- ٥٩- نقيضنا جرير وسراقة البارقي دراسة تحليلية موازنة، د. محمود علي عبدالمعطي، مجلة جذور، مج ١٢، ج ٣٠، محرم ١٤٣١هـ، يناير ٢٠١٠م.
- ٦٠- الأدب وخطاب النقد، عبدالسلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس- بيروت، ٢٠٠٤م.
- ٦١- هل يمكن أن يوجد حجاج غير بلاغي، أوليفي ريبول، ضمن: البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٥م.

٦٢- وقعة صفين، نصر بن مزاحم، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

63-Amossy, L'argumentation dans le discours (Discours politique, Littérature d'idées, Fiction), Nathan/ Her, Paris, 2000.